الأمم المتحدة

A/60/PV.72

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة **٧٢**

الأربعاء، ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٠.

البندان ٤٦ و ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع القرار (A/60/L.48)

تقرير اللجنة الخامسة (A/60/721)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، في جلستها العامة ٦٦، المعقودة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، اتخذت القرار ١٨٠/٦٠ بشأن لجنة بناء السلام في إطار هذين البندين من جدول الأعمال.

وفي ما يتعلق بهذين البندين، معروض على الجمعية العامة مشروع قرار صادر في الوثيقة A/60/L.48، ومعروض عليها أيضا تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المالية المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار ذاك، ويرد في الوثيقة A/60/721.

إننا مجتمعون هنا هذا الصباح لنبت في مشروع القرار بشأن مجلس حقوق الإنسان، A/60/L.48، وقد عرضت نص المشروع للمرة الأولى على الأعضاء أثناء مشاوراتنا غير الرسمية في الاجتماع العام المعقود في ٢٣ شباط/فبراير. ويتم تقديم مشروع القرار هذا وفقا للولاية التي أوكلها إلينا زعماؤنا في اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وكان اجتماع القمة قد عقد العزم على تعزيز آلية الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان. وكما يعلم الأعضاء، قمنا حتى الآن باتخاذ بعض الإجراءات في هذا الصدد من خلال الاتفاق على تعزيز مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، على سبيل المثال.

ويقع على عاتقنا الآن أن ننجز العنصر الرئيسي من تصميم زعمائنا على تعزيز آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وذلك من خلال إنشاء مجلس حقوق الإنسان. وقد أوكل زعماؤنا إلينا ولاية واضحة لكي نفعل ذلك، وكلفوا رئيس الجمعية العامة بمهمة محددة وهي إجراء مفاوضات علنية وشفافة وبمشاركة الجميع، وأن يتم استكمالها في أقرب فرصة ممكنة خلال الدورة الستين للجمعية العامة. ولقد

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

فعلت ذلك، وأقوم اليوم رسميا بتقديم النتائج إلى الجمعية العامة.

إن مشروع القرار تتويج لخمسة أشهر من المشاورات والمفاوضات. ونتقدم بالشكر إلى أولئك الذين أسهموا في ذلك: الأمين العام على توجيهاته؛ والرئيسين المشاركين، السفير أرياس ممثل بنما، والسفير كومالو ممثل جنوب أفريقيا، على عملهما الذي تميز بالمهارة والتفاني؛ وبصفة خاصة نشكر جميع الأعضاء على ما بذلوا من طاقة وأظهروا من التزام خلال المشاورات والمفاوضات؛ ونشكر كذلك المجتمع المدني على إسهامه الفعال. ومشروع القرار المعروض علينا اليوم يمثل، قبل كل شيء، ثمرة جهودنا المشتركة والجماعية، ونتاج فكرنا وطموحاتنا.

ومنذ تقديم مشروع القرار في ٢٣ شباط/فبراير، أتيحت الفرصة لجميع الأعضاء لدراسة مشروع القرار دراسة مستفيضة مع عواصمهم ومجموعاتهم المختلفة. إنني أستمد التشجيع من التوافق الواسع في الآراء الذي تحقق خلال مداولاتهم حول النص ككل متكامل. والنص المعروض علينا – وأكرر، النص ككل – يمثل العمل الذي قمنا به جميعا. ولم تحصل أية دول عضو على كل ما طالبت به. وبالنسبة للعديد من الأعضاء، فإن اعتماد مشروع القرار اليوم سوف يعني تنازلا عن بعض النقاط التي كانوا، وما زالوا يدعمونها بقوة.

ولكننا وصلنا الآن إلى لحظة اتخاذ القرار، سواء من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان أو من أجل تعددية الأطراف الفعالة ومكانة الأمم المتحدة ككل. وكما سلم زعماؤنا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، فإن الركائز الثلاث للأمم المتحدة – التنمية والسلام والأمن – متشابكة ويعزز بعضها بعضا. وإذا لم تتمتع جميعها بالقوة فلن يتمتع بها أي منها. ولم يحدث يوما أن احتاج العالم إلى أمم متحدة قوية مثلما هو بحاجة إليها اليوم. ولذلك، فإننا بحاجة إلى مجلس قوي لحقوق الإنسان، تماما مثلما نحتاج إلى تحقيق نتائج فعالة في المجالات الأخرى من أعمال متابعة اجتماع القمة والإصلاح التي أناطها زعماؤنا بنا.

وفي ما يتصل بالتنمية، يجب أن نفعل الآن كل ما نستطيع لكي نضمن أن الالتزامات التي قطعت في عام ٢٠٠٥ ستنفذ في عام ٢٠٠٦. وإذا كان لنا أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، فإننا لا نملك فسحة لإضاعة الوقت. إن الفشل في تنفيذ التزاماتنا بشأن التنمية ستكون تكلفته الأرواح التي ستفقد أو التي ستصاب بآفة الفقر والمرض وانعدام الفرص. ولكي نحقق النتائج، لا بد من ضمان تمتع منظمتنا بأكبر قدر من القوة. ونحن بحاجة إلى الانتهاء من عملنا المتعلق بمشروع القرار بشأن مجلس حقوق الإنسان لكي يتسنى لنا الوقت والطاقات والفسحة السياسية للتعامل مع التنمية وإصلاح إدارة الأمانة العامة، ومع المهمات الكبرى الأخرى التي تنتظرنا.

وهناك بعض الجوانب في النص تستحق تسليط الضوء عليها. فمشروع القرار سيجعل المجلس يسترشد في عمله بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية، وبالحوار والتعاون الدوليين. ويسلم المشروع بأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان ينبغي أن يستندا إلى قاعدة التعاون والحوار وأن يهدفا إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء على احترام التزاماتها بحقوق الإنسان بما فيه مصلحة كل البشر.

وإذ يسلم مشروع القرار بانعدام الثقة وبالتوترات التي تبدو جلية في عالم اليوم، فإن لغته أيضا توجه رسالة قوية وموحدة حول الحاجة إلى الحوار والتفاهم بين الحضارات والثقافات والأديان، وهي إشارة لنا جميعا إلى أن نلتزم بالعمل معا لمنع وقوع الحوادث الاستفزازية أو المؤسفة وإلى أن نطور وسائل أفضل لتشجيع التسامح واحترام حرية الدين

والعقيدة. ومن المهم أن تقدم أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، إسهامات إيجابية في هذا المجال، ومن أجل تشجيع الحوار الذي تمس الحاجة إليه حول هذه المسائل الهامة والحساسة.

ويسلم مشروع القرار بستة عقود من العمل القيم الذي اضطلعت به لجنة حقوق الإنسان، وبسجلها المجيد في وضع القواعد والمعايير. ويعترف بالدور الهام للمنظمات غير الحكومية في تشجيع وحماية حقوق الإنسان على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، والذي فعلت لجنة حقوق الإنسان الكثير من أجل تشجيعه.

ولكن مشروع القرار يستجيب أيضا للانتقادات التي وجهت إلى اللجنة. وهو يتضمن عددا من العناصر المبتكرة التي ستعطي المجلس تحسينات هامة بالمقارنة مع لجنة حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، يقيم المشروع مجلسا في مكان اللجنة، الأمر الذي سيرفع مركزها المؤسسي إلى هيئة فرعية للجمعية العامة. ومن شأنه أن يؤدي إلى زيادة تواتر الاجتماعات طوال السنة، وأن يؤدي كذلك إلى إنشاء آلية فعالة لعقد دورات استثنائية.

ومن شأنه أن يعتمد الاستعراض الدوري الشامل كآلية لتقييم وفاء كل دولة بالتزاماتها بحقوق الإنسان. ومن شأن هذه الآلية أن تكفل التساوي في المعاملة بين جميع الدول الأعضاء وأن تمنع الكيل بمكيالين والانتقائية.

ومن شأن مشروع القرار أن يدرج في ولاية المجلس تعميم حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة ومنع انتهاكات حقوق الإنسان.

ومن شأنه أن يوزع المقاعد وفقا للتمثيل الجغرافي العادل.

ومن شأنه أن يجعل أعضاء المجلس غير مؤهلين للانتخاب الفوري بعد مدتين متتاليتين، وبهذا يكفل إمكانية التناوب.

وسينتخب أعضاء المجلس بأغلبية أعضاء الجمعية العامة، أو بعبارة أخرى بالأغلبية المطلقة. ويتم التصويت على كل مرشح على حدة ومباشرة، ولا بد من أن يحصل على ٩٦ صوتا مؤيدا على الأقل في اقتراع سري.

وستأخذ الدول الأعضاء في الاعتبار – عند انتخاب أعضاء للمجلس – إسهام المرشحين في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتعهداتهم الطوعية والالتزامات التي قطعوها في هذا الشأن قبل الانتخاب.

ويمكن للجمعية العامة، بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين، أن تعلق حقوق العضوية لأي عضو من أعضاء المجلس يقوم بانتهاكات صارخة ومستمرة لحقوق الإنسان.

ويتوقع من أعضاء المجلس التقيد بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتعاون التام مع المجلس، وأن يتم استعراضهم في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل خلال فترة عضويتهم.

ويمثل مشروع القرار فرصة فريدة لبداية جديدة لحقوق الإنسان. واعتماده يمثل الخطوة الأولى في عملية مستمرة. ويتوقع من المجلس أن يباشر ويستعرض، كما تقتضي الضرورة، وأن يقوم حسب الاقتضاء بتحسين وترشيد جميع ولايات وآليات ومهام ومسؤوليات لجنة حقوق الإنسان في غضون عام واحد من انعقاد دورته الأولى. وفي خلال الإطار الزمني نفسه سيقوم المجلس بوضع الطرائق وتحديد الوقت اللازم لآلية الاستعراض الدوري الشامل.

وستستعرض الجمعية العامة وضع المجلس خلال خمس سنوات. وسيستعرض المجلس أيضا أعماله ووظائفه بعد مرور خمس سنوات على إنشائه وسيرفع تقريرا إلى الجمعية العامة. ولنتذكر أيضا أن المجلس سيقدم تقريرا سنويا إلى الجمعية العامة.

ونحن اليوم على استعداد لأن نشهد بداية جديدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وباعتمادنا لمشروع القرار سننشئ هيئة تقوم على الحوار والتعاون والمبادئ، وستكون فعالة ومنصفة، هيئة يتقيد أعضاؤها بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، هيئة تعمل على تعزيز المبادئ التأسيسية التي بادرت بها الجمعية العامة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إن قرار إنشاء مجلس حقوق الإنسان آن أوانه. ولقد أبلغني العديد من الممثلين في الأيام والأسابيع الأخيرة بالأهمية التي يعلقونها على الاعتماد الفوري للنص كما هو. ولهذا فإنني اقترح أن تقوم الجمعية العامة اليوم باعتماد نص مشروع القرار في مجموعه.

ولقد أسهم جمع وفير من الممثلين في مشروع القرار، من المنظورين الوطني والدولي، على امتداد الأشهر الخمسة الأخيرة. وما ذلك إلا نتيجة مساعينا وتطلعاتنا المشتركة للمنظمة. ولا يمكن الآن إضافة أو حذف جزء واحد دون تعريض اتزان النص وقوته وإمكانية تطبيقه للخطر. إنه مشروع قرار يفوق بمجموعه عدد أجزائه. وإني لآمل أن تكون الدول الأعضاء الآن على استعداد لاعتماد مشروع القرار في مجموعه لصالح حقوق الإنسان.

نمضي الآن إلى النظر في مشروع القرار A/60/L.48.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم قبل التصويت.

السيد ماليركا دياز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أوضح أمرا قبل أن أبدأ بياني. أفهم أن أحد الوفود طلب إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار اليوم هل هذا صحيح؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إن وفد الولايات المتحدة هو الذي طلب تصويتا مسجلا.

السيد ماليركا دياز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أتكلم الآن تعليلا للتصويت.

إن قرار إنشاء مجلس حقوق الإنسان اعتمد نظرا للحاجة الماسة إلى وضع حد لعدم الموثوقية العميقة التي ألمت بلجنة حقوق الإنسان، نتيجة للتلاعب السياسي والنفاق والازدواجية التي يفرضها كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على عمل هذه اللجنة.

والمشروع المعروض اليوم على الجمعية العامة ليس بأي حال من الأحوال ردا على التحدي الذي جمع بيننا. فليس في هذا النص ما يمنع أن تتكرر في المجلس الجديد المناورات التقليدية التي تقوم بها دول الشمال لإدانة بلدان العالم الثالث بغير حق.

وكنا نأمل في إنشاء مجلس يسهم في تقوية النظام الدولي وتعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال تعاون حقيقي. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة وحلفاءها يصرون على ضمان التأكد من أن نهج العقوبات والجزاءات هو النهج الذي سيسود، ولقد تفاقم هذا النهج الآن بالقدرة على تعليق حقوق من يتشككون أو يتدخلون، أو ببساطة، لا يوافقون على مخططات الإمبراطورية القائمة على الهيمنة والسيطرة.

وخلال الأشهر التي انقضت في أثناء هذا العملية، لاحظنا باستياء شديد أن الولايات المتحدة وحلفاءها قد بذلوا ضغطا شديدا ولجأوا إلى ابتزازهم التقليدي لكسر أي مقاومة لمخططهم الجديد. والنص الذي سيعتمد لا يشكل، كما يريد الكثير أن نعتقد، توازنا في المواقف التفاوضية.

وهذا انعكاس سلبي للعالم الأحادي القطب الخطير الذي تسعى إدارة بوش لإضفاء الشرعية عليه – وهو عالم يخضع لمنطق القوة ولا يكون فيه للعقل والعدالة أي قيمة.

ولم تخدعنا أبدا الاعتراضات الحادة لممثلي واشنطن. وإن طلب الولايات المتحدة التصويت على النص اليوم لا يعني أنه لم يتم التفاوض بشأنه وراء الكواليس لتلبية المتطلبات الرئيسية لذلك البلد، التي تضحى بالمصالح الحيوية لبلدان الجنوب.

وأن الهجمات التي تشنها الإدارة الحالية للولايات المتحدة على النص الذي يعتمد اليوم تبين غطرستها. فهي لا تخسر شيئا بهذا المشروع، بل على النقيض من ذلك نجحت في إيجاد وسائل جديدة لإثارة المواجهات والكراهية وفرض العقوبات، ولا تسعى باعتراضها اليوم إلا إلى الحصول على المزيد من التنازلات. وهذا يعني أنه مهما تحقق لهذه الدولة العظمى من مصالح فإنها سترغب دوما في المزيد بشغفها في الهيمنة والسيطرة.

إن مشروع القرار A/60/L.48 يحتوي على إغفالات خطيرة ويشتمل على عناصر لا تعكس المواقف التي عبرت عنها غالبية الدول الأعضاء طوال العملية. ولهذا تؤكد كوبا مرة أخرى على تحفظاتها الشديدة عن محتوى مشروع القرار هذا. ومشروع القرار الذي سيعتمد اليوم يقلل عدد الأعضاء مقارنة بلجنة حقوق الإنسان مما يلحق الضرر بعملية تمثيل الأعضاء في هذه الهيئة. وإذا كانت حقوق الإنسان عالمية ومن مسؤولية الجميع، فلماذا تكون آلية صنع القرار فيما يتصل بهذه المسائل محدودة؟ ألم يتقدم الفريق الرفيع المستوى في واقع الحال بتوصية، على هذه الأسس، بأن تكون الهيئة الجديدة عالمية في عضويتها؟

كما أن مشروع القرار يعتمد نص يقضي بتعليق الحقوق فيما يتعلق بأعضاء المجلس يمكن تطبيقه بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المصوتين، دون الحاجة إلى وضع عدد يمثل الحد الأدنى للأصوات المطلوبة في هذا الشأن. ويمكن لبلد منتخب بتأييد ما يزيد على ٩٦ دولة أن تعلق حقوقه وفقا لإرادة عدد أقل من البلدان. ونحن شعوب الجنوب، بالإضافة إلى أننا لا نزال أهدافا لقرارات ظالمة تحكم علينا بالإدانة، سنتعرض في المستقبل للخطر الكامن المتمثل في حرماننا من إمكانية الاشتراك في تلك الهيئة بعد أن دخلناها عن طريق الانتخاب.

وليس هناك حد للممارسة الخبيثة والسهلة المتمثلة في فرض قرارات ذات دوافع سياسية على بلدان الجنوب دون تطبيق أو احترام أي معايير. وقد أصبح الحق في التنمية – وهو المطلب الرئيسي للغالبية العظمى على وجه هذه البسيطة – من ذكريات الماضي. كما أن الكفاح ضد العنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب، وجوانب التعصب الأخرى ذات الصلة قد نحي جانبا في عدم اكتراث.

والمجلس الذي تتوفر فيه هذه العناصر لن يتيح الفرصة للولايات المتحدة وحلفائها لأن تكون لهم محكمة تحقيق معززة ضد شعوب الجنوب فحسب بل سيكفل لهم أيضا الإفلات من العقاب على نحو ما يتمتعون به بالفعل الآن في لجنة حقوق الإنسان.

هل سيكون بالمستطاع في المجلس الجديد اتخاذ قرار يطالب بأن تكون الولايات المتحدة موضع مساءلة ومسؤولة عن التعذيب وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكب في قاعدة غوانتنمو البحرية غير القانونية التابعة للولايات المتحدة، أو في سجن أبو غريب، أو على متن الطائرات، وفي مراكز الاحتجاز السرية التي تقوم وكالة المخابرات المركزية بتشغيلها في أوروبا؟ وتسعى الإدارة الحالية للولايات المتحدة إلى فرض مصالحها غير الشرعية على عملية الإصلاح وإعادة التصميم الحالية للنظام الدولي الذي

تمثله الأمم المتحدة. وينبغي لمن يعتقدون عن خطأ أن اتباع سياسة للتهدئة وللتنازلات المستمرة سيسمح لنا بكسب الوقت واشباع شهية المحافظين الجدد الذين يتولون السلطة في البيت الأبيض، أن يدرسوا تجارب الماضي وأن يقلبوا النظر في الدروس المستوعبة من الحالات التي تغاضى فيها المجتمع الدولي، بطريقة تنم عن التساهل والإهمال، عن الأعمال العدوانية لدولة ذات مطامح تقوم على الهيمنة. إن كوبا تؤدي واجبها باستنكار هذه الحقائق.

وإن كوبا، رغم تحفظاتها الشديدة، ومع مراعاتها في المقام الأول للطلبات التي تقدمت بها مؤخرا وفود صديقة، ستصوت لصالح مشروع القرار A/60/L.48 وستسعى في مجلس حقوق الإنسان الجديد إلى إقامة العدل وتطبيق القانون الدولي وإقامة حوار حقيقي، وإلى التعاون الدولي الضروري جدا من أجل حماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان لكل الشعوب والأفراد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد تورو خيمينيس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تود جمهوريتنا، عن طريق وفدنا، أن تسجل موقفنا قبل التصويت.

أولا، نود أن نشير إلى أن لدينا شكوكا شديدة في المصلحة المزعومة للولايات المتحدة في عدم اعتماد مشروع القرار هذا. ثانيا، نود أن نعلن أننا لن نصوت معارضين مشروع القرار لأننا لا نود أن نكون جزءا من الطرف الذي تقف معه الولايات المتحدة في هذا الشأن. ثالثا، لن نصوت مؤيدين مشروع القرار، كذلك، لأن لدينا اعتراضات شديدة على اعتماد فقرات شتى في الديباجة والمنطوق. ونتيجة لذلك، نعتزم الامتناع عن التصويت.

ونرى، وكما ذكرنا من قبل، هناك فقرات معينة لا يمكن أن نقبل بها، وقد تمسكنا بذلك الموقف دون تغيير طوال المفاوضات.

ولدينا تحفظات معلنة فيما يتعلق بالفقرة الأولى من الديباجة التي ما زال يرد بها تعبير ''الطابع الإنساني''، الذي يتيح الفرصة ضمنا لانتحال الأعذار للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ثانيا، لدينا تحفظات معلنة على الفقرة الحادية عشرة من الديباجة، التي تشير إلى أنشطة المنظمات غير الحكومية، وبناء على ذلك نعرب عن تحفظنا على هذه المسألة في مجموعها.

ثالثا، لدينا تحفظات على الفقرتين ١ و ٢ من المنطوق وعلى الفقرتين ٣ و ٤ و الفقرتين الفرعيتين (هـ) و (و) من الفقرة ٥ من المنطوق. وفيما يتعلق بالفقرة ٦ نرى أنه يرد بها ضمنا – وهذا هو تفسيرنا لها – الشرط القائل بأنه ينبغي للمهتمين استنفاد الموارد الداخلية المتوخاة في تشريع الدول المعنية. ولدينا نفس التحفظ بشأن الفقرتين ٧ و ٨ اللتين تبقيان على استخدام معايير للحد من اشتراك الدول على قدم المساواة. ولدينا أيضا تحفظات على الفقرتين ٥ و ١٠.

وأعود الآن إلى فقرات الديباجة. وفيما يتعلق بالفقرة الثانية من الديباجة نفسر هذا على أنه يعني أنه توجد بالضرورة ضمنا في مشروع القرار إشارة محددة إلى الحق في التنمية.

وأخيرا، أود أن أتقدم ببيان – لا تحفظ – بشأن الفقرة ١٤ من المنطوق. وهنا نؤكد من جديد موقفنا بأن الدول التي لم تستكمل ولايتها بعد في لجنة حقوق الإنسان ينبغي أن تظل أولى الدول الأعضاء في الهيئة الجديدة التي أنشئت.

هذا هو موقفنا باختصار. إلا أننا نود أن نسجل ما يعنيه وفدنا بالتحفظات. ولقد أوردنا الفقرات التي لدينا عليها تحفظات، فقرة فقرة. ولا نفهم أن التحفظ يعني الانتقاد؛ وبالتحفظ نعني أن هذه الفقرات ليست إلزامية، وليست ملزمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية. وبعبارة أخرى ليس لها أي أثر سياسي أو قانوني فيما يتعلق بنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا-بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الإتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا والجبل الأسود، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب افريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

بيلاروس، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية فنزويلا البوليفارية

اعتمد مشروع القرار A/60/L.48 بأغلبية ١٧٠ صوتا مقابل ٤، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت (القرار ٦٠/٢٥١).

[بعد ذلك أبلغ وفدا جورجيا وناورو الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين].

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل التصويت على القرار الذي اتخذ توا. واسمحوا لي أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بولتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): ما برحت الولايات المتحدة، منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، من أقوى المؤيدين لاهتمامها الهادف بمسائل حقوق الإنسان. وكانت إلينور روزفلت، مندوبة الولايات المتحدة لدى لجنة الأمم المتحدة الأولى لحقوق الإنسان، من بين القوى الدافعة في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وما زالت الولايات المتحدة تتصدر الأعمال الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، داخل أمتنا وفي كل أنحاء العالم.

لقد أنشئت الأمم المتحدة على أساس مبدأ وجوب تعاون الدول فيما بينها للمساعدة على تخفيف المعاناة البشرية. وسيحكم علينا في السنوات القادمة على أساس ما إذا كنا قد أنشأنا آليات للأمم المتحدة لحقوق الإنسان تتسم بالفعالية والقوة. ويجب أن نقرر ما إذا كان مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سيصبح مجلسا يحترمه العالم ويأخذه مأخذ الجد – وهذا مركز لم يعد من خصائص لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

حدد الأمين العام كوفي عنان، أهدافا طموحة ولكنها مناسبة للجهود التي تستهدف إصلاح لجنة حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أننا كنا جميعا نسلم بأن لجنة حقوق الإنسان تحتاج إلى تغيير، فإن الأمين العام هو الذي حدد إطار المناقشة بقوله:

> ”لقد قوض قدرة اللجنة على أداء مهامها تناقص موثوقيتها وكفاءتها الفنية ... مما يلقي بظلال من الشك على سمعة منظومة الأمم المتحدة في مجموعها“ (A/59/2005، الفقرة ١٨٢).

ولمساعدة الدول الأعضاء على التحرك إلى الأمام، قام الأمين العام، وكذلك الولايات المتحدة ودول أعضاء أخرى، بتقديم عدد من المقترحات لتحسين تلك اللجنة.

ونحن نقدر الجهود التي يبذلها السيد يان الياسون، رئيس الجمعية العامة لإنشاء هيئة فعالة لحقوق الإنسان، فضلا عن الجهود التي يبذلها السفيران كومالو وآرياس. ولقد تسنى بفضل قيادتهم تحقيق عدد من هذه الأهداف من خلال هذا النص الذي يتضمن أحكاما تمثل تحسينات على لجنة حقوق الإنسان القائمة حاليا. غير أن النص الحالي لم يشهد تحسينات كافية في عدد أكبر مما ينبغي من المسائل.

وفي التركيز على عضوية هذه الهيئة كانت الولايات المتحدة في صحبة ممتازة. فلقد استهدف الأمين العام ذلك باعتباره المشكلة الأساسية التي تعاني منها اللجنة، ملاحظا: ”أن هناك دولا طلبت الانضمام إلى عضوية اللجنة لا لكي تعزز حقوق الإنسان وإنما لحماية نفسها من النقد أو لانتقاد غيرها“؛ (المرجع نفسه) واتفقنا مع الأمين العام، وكان شاغلنا الدائم هو موثوقية عضوية هذه الهيئة.

واقترح الأمين العام أيضا أداة قوية لعلاج ذلك. لقد اقترح أن ينتخب المجلس أعضاءه بأغلبية الثلثين ولا يرد ذلك الاقتراح في القرار، رغم أنه ينبغي أن يكون واردا فيه. وكان من شأن رفع مستوى التأهيل للحصول على العضوية أن يجعل من الأصعب على البلدان غير الملتزمة على نحو ثابت

بحقوق الإنسان أن تفوز بمقاعد في المجلس. وكان من الممكن أن يساعد ذلك على منع انتخاب البلدان التي لا تسعى إلا إلى تقويض المجلس الجديد من الداخل.

واقترحت الولايات المتحدة معيارا استثنائيا لمنع انضمام مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى المجلس. وكان من شأن ذلك الاقتراح أن يستبعد الدول الأعضاء التي تتخذ الآن ضدها تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فيما يتصل بانتهاكات لحقوق الإنسان أو أعمال إرهابية. وأعربنا أيضا عن الاستعداد للنظر في بدائل لتلبية الحاجة إلى آلية أقوى لاستبعاد أسوأ من ينتهكون حقوق الإنسان.

ومن المحزن أن تلك المقترحات لم تدرج في النص الجديد. ولا يقتضي القرار من الدول الأعضاء، سوى أن ''تأخذ في الاعتبار'' عند التصويت سجل المرشح فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والنص على أن تعليق الجمعية العامة عضوية أي عضو منتخب في المجلس يتطلب تصويتا بأغلبية الثلثين – وهو معيار أعلى من ذلك المطلوب لانتخاب الأعضاء.

وموقفنا بشأن ضرورة أن تكون هناك عضوية قوية موثوقة موقف يقوم على المبدأ، ونعلم أنه موقف يتشاطره آخرون هنا اليوم. ونعرب عن تقديرنا للدول الأعضاء التي وافقت على تأكيدنا أنه ينبغي ألا يكون هناك مكان في المجلس الجديد للبلدان التي يوجد بشأنها دليل موضوعي على انتهاكات منهجية صارخة لحقوق الإنسان، أو التي طبقت عليها جزاءات للأمم المتحدة لانتهاكات لحقوق الإنسان. وقد وقعت بعض الدول الأعضاء على رسائل بهذا المعنى أو تخطط للإدلاء ببيانات في هذا الشأن. وعلى الرغم من أن تلك الالتزامات لم تستطع في نهاية المطاف أن تغير موقفنا بشأن مشروع القرار، فإنها تمثل جهدا سارا ومناسبا من جانب العديد من الدول الأعضاء التي تكرس نفسها لخدمة هذه القضية.

غير أن الولايات المتحدة ترى أنه يمكننا، بل وينبغي لنا، أن نفعل ما هو أكثر بكثير. وأمامنا الآن فرصة تاريخية لأن ننشئ جهازا رئيسيا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة يقف على استعداد لتقديم المساعدة لمن هم في أمس الحاجة إليها ولمد يد العون للحكومات في بناء ما أسماه الميثاق ''الحريات الأساسية''. والمجلس الذي يجري إنشاؤه يمثل تركة لنا ويجب ألا ندع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم يعتقدون أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كانت على استعداد لأن تقبل أنه ''أنه ليس في الإمكان أحسن مما كان''. ويجب ألا ندع التاريخ يذكرنا بناة مجلس كان يمثل حلا وسطا، ومجرد أفضل ما كان بوسعنا أن نفعله، بدلا من مجلس يضمن أن نعمل كل ما نستطيعه لتعزيز حقوق الإنسان.

وبالنظر إلى عدم وجود آليات أقوى لإيجاد عضوية موثوقة لم تستطع الولايات المتحدة أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن القرار. ولم تكن لدينا ثقة كافية في هذا النص تمكننا من أن نقول إن مجلس حقوق الإنسان سيكون أفضل من سلفه. وبعد أن قلنا ذلك، ستعمل الولايات المتحدة في تعاون مع الدول الأعضاء الأخرى لجعل المجلس قويا وفعالا قدر الإمكان. وسنؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز المجلس، ونتطلع إلى إجراء استعراض جاد لهيكل المجلس وأعماله. وما زلنا ملتزمين بدعم المهمة التاريخية للأمم المتحدة المتمثلة في تعزيز وحماية الحقوق الأساسية لجميع مواطني العالم.

وسيكون الاختبار الحقيقي هو نوعية العضوية التي ستظهر في المجلس، وما إذا كان المجلس سيتخذ إجراءات فعالة لمعالجة حالات انتهاك حقوق الإنسان الخطيرة مثلما يحدث في السودان، وكوبا، وإيران، وزمبابوي، وبيلاروس، وبورما. وكعهدنا دائما ما زال التزامنا بدعم كل مؤسسات الأمم المتحدة التي تعزز الديمقراطية وحقوق الإنسان يمثل

أولوية عالية – أسوة بالتزامنا بجهود الإصلاح الجارية في كل منظومة الأمم المتحدة.

ويمكننا ممارسة حقنا في الرد فيما يتعلق بما ذكرته فترويلا وكوبا للتو – ولكن، من ناحية أخرى، لماذا نشغل نفسنا بذلك؟

السيد بيروغا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): هذا يوم ذو أهمية خاصة للأمم المتحدة. فإنشاء مجلس حقوق الإنسان يمثل أهم تقدم واستكمال للجهود المتعددة الأطراف لتعزيز حقوق الإنسان في العقود الأخيرة. ويعزز قرار الجمعية العامة هذا أهمية حقوق الإنسان بصفتها واحداً من الأعمدة الرئيسية الثلاثة التي يقوم عليها العمل الجماعي للمجتمع الدولي.

وكما اتفق قادتنا في اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، يشكل تعزيز حقوق الإنسان أرسخ أساس نحقق عليه الأمن والرفاهة اللذين تحتاج إليهما شعوبنا. ولن يتحقق العالم الذي يسوده السلام والرخاء والديمقراطية إلا بقدر ضمان توفر الشروط الأساسية التي يمارسون بموجبها على نحو تام حقوقهم الأساسية.

وأصبح تعزيز جهاز الأمم المتحدة في هذا المجال هدفا بالغ الأهمية نتيجة لفقدان لجنة حقوق الإنسان لكفاءتها وموثوقيتها. ولهذا السبب كان التحدي الرئيسي لجهود الإصلاح هو كفالة أن تكون المجلس الجديد آلية أفضل بكثير من اللجنة القديمة. وقد تحقق هذا الهدف.

وتقدم عملية التفاوض التي انتهت اليوم صورة واضحة لتعدد التصورات الموجود في العالم اليوم بشأن هذه المسألة المعقدة. ولا يمثل القرار عالما مثاليا، ولكنه يمثل الموجود بالفعل. وفي هذا الصدد يمكننا أن نؤكد اليوم أن هناك فارقا واضحا بين أولئك الذين يعتبرون حقوق الإنسان أفضل سبيل لتعزيز الكرامة والحرية الأوسع وأولئك الذين يرون أنها التزام غير مريح يصعب التقيد به في وجه عادات معينة، أو مواقف أيديولوجية؛ أو سبل لممارسة السلطة العامة. ولهذا سيكون التحدي الآخر الذي سيواجهه المجتمع الدولي في المجلس الجديد هو سد تلك الفجوة من أجل تحقيق عالمية حقوق الإنسان وتعزيزها على نحو فعال.

وسيتعين على المجلس من حيث الواقع العملي أن يزيل الثغرات والتشوهات التي أصبحت سائدة في اللجنة، وخاصة تطبيق معايير مزدوجة، والانتقائية، وعدم القدرة على تطبيق توصياتها وقراراتها على أرض الواقع. وترى المكسيك أن المجلس الجديد أفضل بكثير في النواحي التالية.

فهو يرفع مركز حقوق الإنسان داخل هيكل المنظمة. كما أنه يضع فيما يتعلق بانتخاب أعضائه مطلب التمسك بمعايير عالمية لاحترام حقوق الإنسان والالتزام بها، يتعين أن تتقيد بها الدول الراغبة في أن تصبح أعضاء في المجلس. وهذا يعني أن الترشيحات سيتم تقييمها على أساس كل حالة على حدة. والحوار والتعاون هما المبدآن التوجيهيان الرئيسيان لأعمال المجلس من أجل تعزيز قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها والوفاء بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. فالمجلس يدخل الآن آلية فعالة يطلب بها إلى الجمعية العامة تعليق حقوق الأعضاء الذين ينتهكون حقوق الإنسان انتهاكا جسيما ومنهجيا. ولا شك أن أحد الأصول الرئيسية لدى المجلس يتمثل في الآلية العالمية للاستعراض الدوري ، التي ستوفر بارامترات أكثر دقة للتقييم فضلا عن تقديمها قدرا أكبر من المساعدة للدول التي تطلب العون في الوفاء بالتزاماتها.

ولهذه الأسباب فإن المكسيك تؤيد إنشاء المجلس الجديد. ونعرب عن ترحيبنا بالخطوة الحاسمة التي اتخذها المجتمع الدولي اليوم.

وتشكل حقوق الإنسان أحد المواضيع الأساسية في سياسة بلدي الخارجية. وعليه، ومن منطلق الروح التي

أنشأت هذه الآلية، قررت حكومة المكسيك أن تعتمد سياسة الامتناع عن تبادل الأصوات بشأن الترشيحات في انتخاب أعضاء مجلس حقوق الإنسان. والغرض من هذه الخطوة هو توجيه دعم المكسيك إلى المرشحين الذين يمتلكون، كما جاء بالقرار، أكثر المزايا ويظهرون أرفع مستويات الالتزام بقضية حقوق الإنسان والاحترام لهذه الحقوق. علاوة على ذلك، سوف تمتنع المكسيك عن إفشاء نواياها مسبقا فيما يتعلق بالتصويت، تفاديا لتأثير عوامل غير مصلحة حقوق الإنسان وقت تقرير من تدعمهم. وباتخاذ هذه السياسة، نرجو أن نتمكن من المحافظة على أرفع المستويات الدولية في حماية كرامة البشر وتعزيزها.

والآن وقد أنشئ مجلس حقوق الإنسان، على كل من حكوماتنا أن توجد مجلسا قادرا على القيام بالمهام المطلوبة من الأمم المتحدة في هذا المجال الحساس. وفي هذا الصدد، تود المكسيك أن تعرب عن عميق امتنانها لرئيس الجمعية العامة، لحسن تقديره ولتقديمه مقترحات حازت على أوسع نطاق ممكن من توافق الآراء بالنسبة لإنشاء مجلس حقوق الإنسان الجديد. ويود وفدي أيضا أن يعرب عن امتنانه لقيادته الحاسمة في توجيه هذه العملية من خلال مفاوضات واسعة ومفتوحة ومتسمة دائما بالشفافية.

وفي ضوء هذه الخبرة، تؤكد المكسيك مجددا اعتقادها بأن هذا النوع من التفاوض هو أكثر الآليات المتاحة للجمعية العامة إنصافا وفعالية للاضطلاع بعملية إصلاح الأمم المتحدة برمتها مع الدعم اللازم للشرعية والاحترام الواجب لتساوي الدول في السيادة.

السيد بفاتسلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد أعرب عن التأييد لهذا البيان أيضا البلَدان المنضمان إلى الاتحاد بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحة لعضويته تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها لهذه العضوية ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا. وبسبب سهو تقني، لا يظهر اسم تركيا على النص الذي جرى تعميمه منذ برهة، ولكنه سيرد في النص المكتوب النهائي.

ويرحب الاتحاد الأوروبي باتخاذ القرار المتعلق بإنشاء مجلس حقوق الإنسان. ونحن فوق كل شيء نشيد بكم، يا سيدي، وبالرئيسين المشاركين، السفير كومالو ممثل جنوب أفريقيا والسفير آرياس ممثل بناما، لما بذلتموه من جهود لا تفتر ولتفانيكم بلا حدود في إنجاح عملية المشاورات الطويلة. ونعلم جميعا كم كانت مهمتكم صعبة. ومن ثم فأنتم جديرون بامتناننا واحترامنا وتقديرنا.

ونود أيضا أن نشكر الأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان. ذلك أن تأثيرهما لم يقتصر على بدء عملية الإصلاح المشار إليها وإنما امتد أيضا إلى المساعدة في العمل على اتخاذ هذا القرار اليوم. ويؤسفنا أن الجميع لم يتمكنوا من تأييد القرار، ولكننا نأمل أن تتمكن جميع الوفود من التضافر على تمكين المجلس من العمل كمؤسسة قادرة بالفعل على النهوض بقضية حقوق الإنسان.

ويمثل إنشاء مجلس حقوق الإنسان خطوة هامة في تنفيذ الالتزامات التي قطعها رؤساء دولنا وحكوماتنا في مؤتمر قمة العام الماضي. لقد وفينا بما عقدنا عليه العزم من إنشاء مجلس حقوق الإنسان. ونرجو أن يعطي قرارنا اليوم أيضا دفعة جديدة لاستمرار عملية إصلاح الأمم المتحدة، وأن يسهم في تعزيز مصداقية المنظمة وشرعيتها.

وكان الاتحاد الأوروبي يرمي منذ البداية إلى إنشاء مجلس يتمتع بالمركز والولاية والهياكل والعضوية اللازمة لإكساب حقوق الإنسان الدور المحوري المتوخى في ميثاق

الأمم المتحدة. فنحن نريد هيئة فعالة ذات كفاءة تغطي جميع حقوق الإنسان لجميع الناس. ونتوقع من المجلس أن يسهم إسهاما حقيقيا في تعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وحمايتها.

ولا يتجلى في القرار، بطبيعة الحال، كل ما كان الاتحاد الأوروبي يرمي إليه. ولكننا نرى أنه يمثل تحسينا بالمقارنة بلجنة حقوق الإنسان، ونرجو أن يواصل تعزيز أجهزة الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد كان تعزيز مفوضية حقوق الإنسان خطوة هامة أولى في هذا الصدد.

ويتضمن القرار عدة عناصر سوف تساعد على النهوض بمصداقية منظومة حقوق الإنسان وفعاليتها.

أولا، كنا دائما ندعو إلى أن يكون مجلس حقوق الإنسان هيئة دائمة. ويتيح اجتماع المجلس بانتظام طوال العام الاهتمام المستمر والبنّاء بمسائل حقوق الإنسان. كما توجد فيه آلية جديدة وأكثر كفاءة لعقد دورات استثنائية. وهذه العوامل، علاوة على إتاحة وقت إضافي للاستعراض العالمي، سوف تمكّن الأمم المتحدة من تكريس مزيد من الوقت لحقوق الإنسان عن ذي قبل.

ثانيا، سوف يكون لتكوين المجلس ولنوعية أعضائه تأثير واضح على أداء المجلس لوظيفته وعلى مصداقية أعماله. ومع التقدير لكون عضوية المجلس مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء، من مسؤوليتنا جميعا أيضا أن ننتخب الأعضاء المؤهلين للوفاء بولايته المتمثلة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وينظر الاتحاد الأوروبي إلى تلك المسؤولية نظرة جدية للغاية. وجميع دول الاتحاد الأوروبي، والبلدان المرتبطة به، تلتزم بعدم منح صوتها لمرشح خاضع للجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن لأسباب تتعلق بحقوق الإنسان. ونرى أن أي دولة مذنبة بارتكاب انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان لا ينبغي أن تخدم في هذا المجلس. لذلك يرحب الاتحاد الأوروبي بما أتيح للجمعية العامة من إمكانية تعليق حقوق العضوية في مجلس حقوق الإنسان بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمشتركين في التصويت بالنسبة لعضو المجلس الذي يرتكب انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان.

ثالثا، نرحب بالأحكام الجديدة التي تنص على الانتخاب الفردي المباشر بالاقتراع السري بالأغلبية المطلقة للجمعية العامة. وهذا يعني أن المرشح يلزمه لكي ينتخب ما لا يقل عن ٩٦ صوتا مؤيدا. كما أنه يستبعد تأييد المرشحين بالتزكية. ورغم أن الاتحاد الأوروبي كان يفضل اشتراط أغلبية الثلثين، فإننا نعتبر هذا تحسنا على لجنة حقوق الإنسان. ولتمكين الدول من التقييم المناسب للترشيحات، ستقدم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ترشيحاتها كتابة قبل ثلاثين يوما على الأقل من الانتخابات، بما في ذلك التزاماتها وتعهداتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ونحن نشجع الآخرين على أن يحذو حذوها.

رابعا، إن عناصر الجودة الأخرى للعضوية في المجلس مهمة أيضا للاتحاد الأوروبي. ويجب على جميع أعضاء المجلس التعاون مع المجلس. ونرحب أيضا بالفقرة التي تنص على إجراء استعراض لأعضاء المجلس بموجب آلية الاستعراض الدوري الشامل خلال فترة عضويتها.

خامسا، يعترف الاتحاد الأوروبي بالمركز الزائد الأهمية للمجلس بوصفه هيئة فرعية للجمعية العامة. وسيتيح شأن استعراض المركز خلال السنوات الخمس المقبلة الفرصة لتقييم عمل المجلس وما إذا كان ينبغي ترفيعه إلى جهاز رئيسي من أجهزة الأمم المتحدة.

سادسا، توفر ولاية المجلس أساسا قويا لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. وهو سيوفر الإرشاد والمساعدة لجميع البلدان على تحقيق أعلى المعايير

لحماية حقوق الإنسان من خلال الحوار وبناء القدرة. وتقع على عاتقه المسؤولية عن الإسهام في منع انتهاكات حقوق الإنسان وعن الاستجابة الفورية لحالات الطوارئ في مجال حقوق الإنسان. وسيعالج المجلس أيضا حالات انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة المنتظمة لحقوق الإنسان، ويقدم توصيات بشأنها. وسيبذل الاتحاد الأوروبي كل جهد لضمان تمكين المجلس من الوفاء بولايته بصورة مسؤولة.

سابعا، يولي الإتحاد الأوروبي أيضا أهمية لولاية المجلس لتشجيع التعاون الفعال وإدراج حقوق الإنسان في الأنشطة العامة في إطار منظومة الأمم المتحدة وتقديم توصيات إلى جميع الهيئات فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

ثامنا، تقع على عاتق جميع الدول المسؤولية الأساسية عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان. والاستعراض الدوري الشامل مسألة جديدة تجعلنا جميعا، بدءا بأعضاء المجلس، خاضعين لتمحيص خاص. ولن تكون هناك استثناءات. وتبقى التفاصيل في انتظار أن يضعها المجلس بنفسه. ومن الأساسي الاتحاد الأوروبي أن تتوفر للاستعراض إمكانية المتابعة، حسب الاقتضاء. ولتفادي فرط إثقال جدول أعمال المجلس بهذا الإجراء، ينبغي أن يكون الوقت المخصص للاستعراض بالإضافة إلى التدبير الحالي ما لا يقل عن ثلاثة اجتماعات لا تقل عن ١٠ أسابيع في السنة. وذلك من شأنه تمكين مجلس حقوق الإنسان من التركيز على جميع القضايا ذات الصلة.

تاسعا، ظل الاتحاد الأوروبي يدعو دائما إلى الحفاظ على جوانب قوة لجنة حقوق الإنسان والبناء عليها. وستكون مشاركة المنظمات غير الحكومية عنصرا هاما في مداولات المجلس وسيكون لها أثر إيجابي على عمله، كما هي الحالة الآن في لجنة حقوق الإنسان. ولذلك فإن الإبقاء على مشاركتها وفقا لأحكام وممارسات اللجنة مسألة تجد الترحيب. ومن الأهمية بمكان زيادة تعزيز مشاركتها مع مضي الزمن.

عاشرا، ظللنا دائما نولي أهمية لنظام الإجراءات الخاصة ونرحب الآن بالمحافظة عليه في إطار مجلس حقوق الإنسان. وفي سياق الاستعراض، سنسعى جاهدين إلى تحسين النظام وتعزيزه.

لقد اتخذنا قرارا هاما اليوم حيث وضعنا الأساس – كما ذكرتم عن حق، سيدي – لبداية جديدة. ولجنة حقوق الإنسان التي ستُستبدل تعرضت لكثير من النقد في الشهور الأخيرة. ويوافق الاتحاد الأوروبي على بعض ذلك النقد؛ ولا نوافق على بعضه. ولكن يجدر التذكير – وهنا نتفق جميعنا – بالإنجازات التاريخية للجنة حقوق الإنسان في مجال وضع القواعد والمعايير، بدءا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وسيظل المجلس يضطلع بدور هام في ذلك الشأن.

إن مجلس حقوق الإنسان يرث أساسا قويا من صكوك حقوق الإنسان. وستكون المهمة هي ترجمة تلك القواعد إلى تحسينات ملموسة لحالة حقوق الإنسان في الواقع. وإذا لم نستطع تحقيق ذلك، لن يكون المجلس الهيئة الهامة التي نريد له أن يكونها. ويتعين علينا حسن استعمال جميع الصكوك المتاحة لنا، بما في ذلك الحوار والتعاون. ورغبتنا المشتركة في تعزيز الحوار ستقود أيضا إلى مزيد من التفاهم والتسامح بين جميع الحضارات الثقافات والأديان. ويتوقف الأمر على الدول الأعضاء، وخاصة التي ستعمل في المجلس، للوفاء بتلك التوقعات. وينبغي ألا ننسى الحقيقة التي أوضحها الأمين العام بجلاء تام. إننا لن نتمتع بالتنمية بدون الأمن، ولن نتمتع بالأمن بدون التنمية ولن نتمتع بأي منهما بدون مراعاة حقوق الإنسان.

السيد مورو (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): صوتت سويسرا بكل إخلاص مؤيدة القرار ٢٥١/٦٠ للأسباب التالية.

أولا، يمثل القرار تسوية توافقية جيدة ويقيم توازنا مقسطا بين التصورات والمطامح المتباينة بشكل واسع. وهو يمثل أيضا التزاما جديدا من الدول الأعضاء بتعزيز حقوق الإنسان على نحو شامل. ونحن ندرك أن الحق في التنمية، فيما يخص أغلبية كبيرة من عضوية الأمم المتحدة، يتسم بأهمية خاصة. ونحن ملتزمون بتعزيز حقوق الإنسان في كل مكان وبدون تمييز.

ثانيا، ينشئ القرار مجلس حقوق الإنسان في جنيف، وهو أمر ذو أهمية كبيرة لوفدي. ونحن نؤكد مجددا استعدادنا لأن نوفر للوفود أفضل بيئة ممكنة للعمل في جنيف.

ثالثا، يعزز القرار آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وذلك، في جملة أمور، بتوفير دورات أكثر تواترا خلال السنة وآلية للاستعراض الدوري الشامل.

رابعا، يحدد القرار الملامح الرئيسية لنهج جديد تجاه حقوق الإنسان. إذ نكرس جهدنا لتنفيذ جميع حقوق الإنسان من خلال التعاون، ودعم النظم الوطنية للحماية واعتماد نهج تعاوني بدلا عن نهج المجابهة.

خامسا، ينشئ القرار مؤسسة جديدة ذات شرعية أكبر. لا يختار أعضاؤها بعناية أكبر فحسب، ولكن يجب عليهم أيضا التعاون مع المجلس والاضطلاع بالتزامات طوعية. وسيحال الأمر إلى الجمعية العامة في حالة وجود مشكلة خطيرة.

سادسا، ينشئ القرار إطارا لبداية جديدة ولاستكشاف أشكال جديدة من الالتزام والعمل. وهذه فرصة لبناء ثقة جديدة بمعالجة حقوق الإنسان بروح من الأمانة والمعاملة المتساوية وتفادي المعايير المزدوجة. ونأمل بإخلاص ألا نعود إلى أنماط السلوك القديمة.

سابعا، يوفر القرار أساسا جيدا للعمل الملموس والفعال الخاص بكل بلد. والحوار مع الحكومات المعنية له أهمية بالغة في هذا الشأن.

ثامنا، يقيم القرار توازنا سليما بين مقتضيات الفعالية والشمول. يجب أن يكون المجلس شاملا للجميع من حيث العضوية، ولكن في حالات أخطر حوادث انتهاكات حقوق الإنسان يجب أن يكون المجتمع الدولي قادرا على العمل. وفشله في ذلك سيعوق شرعية المجلس.

وأخيرا، يبني القرار على الإنجازات الايجابية للجنة حقوق الإنسان ويحدد جدولا زمنيا لاستعراض آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتحسين هذه الآلية.

والأمر يعود الآن إلى المجلس وجميع الدول الأعضاء للمشاركة بحماس في جهود الاستعراض المقبلة التي يمكن أن تؤدي إلى تعزيز آلية الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان.

ومن الواضح أنه لم يتم الوفاء بجميع تطلعاتنا في هذا القرار. ولكن جرى إحراز تقدم كبير، بينما تمت المحافظة أيضا على توازن جيد بين الآراء التي لا يمكن التوفيق بينها في بعض الأحيان. ونحن لا نشارك النهج المتشددة لبعض الذين يحاولون أن يجعلونا نعتقد أنهم وحدهم الذين يكافحون من اجل إنشاء آلية طموحة لحقوق الإنسان. وفي اغلب الأحيان تمثل الطموحات العالية أكثر من اللازم غطاء لغايات اقل نبلا وهي لا توجه نحو تحسين الأمم المتحدة بل نحو إضعافها. ولا يمكن أن يكون هذا هدفنا.

ويشكل اتخاذ القرار انجازا استراتيجيا هاما للعملية الشاملة لإصلاح الأمم المتحدة. وما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به بشأن برنامج الإصلاح المتعلق بحقوق الإنسان في الأشهر المقبلة. وتوخيا للأمانة، فان التغيير عملية، وليس حدثا معزولا. ويأمل وفدي أن نتمكن من المشاركة بشكل بناء في هذه العملية الهامة. ويتوخى القرار

إجراء عمليات استعراض مختلفة. فلنعالج هذه العمليات بروح بناءة ومنفتحة، ولا نتعثر في المواقف السياسية.

وأخيرا، سيدي الرئيس، أود أن اغتنم هذه الفرصة لأشكركم شخصيا على التزامكم المتميز، فضلا عن التزام نائبي الرئيس كومالو وأرياس، وجميع الذين ألزموا أنفسهم بمشروع القرار هذا، الذي يشكل ميزة جديدة في تعددية الأطراف للأمم المتحدة.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): ترحب النرويج باتخاذ هذا القرار التاريخي. ونشارك الآخرين الإعراب عن امتناننا لكم، سيدي الرئيس، ولنائبي رئيسنا، السفير كومالو ممثل جنوب أفريقيا والسفير أرياس ممثل بنما، على الجهود الدؤوبة والتفاني في الاختتام الناجح لهذه العملية الطويلة من المشاورات. ونعرب عن امتناننا أيضا للأمين العام ليس على مبادرته إلى عملية الإصلاح فحسب، بل أيضا على دعمه المستمر خلال العملية بغية المساعدة على اتخاذ هذا القرار.

ونشعر بالأسف لأن هذا القرار التاريخي لم يتسن اتخاذه بدون تصويت. وتمثل حقوق الإنسان حقوقا عالمية. ولكي يكون المجلس الجديد مجلسا فعالا حقا في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، نحن بحاجة إلى دعم الدول الأعضاء ومشاركتها القوية. وهذا التزام منا جميعا إزاء ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

ولئن كان النص أضعف في أجزاء معينة مما كان نأمل، غير أننا نعترف بأن في وسع العديد من البلدان الأخرى أن تدعي نفس الادعاء. ولقد نجم النص عن روح توفيقية ولا يمكن أن يشكل نموذجا مثاليا للجميع. ولكن إنشاء مجلس حقوق الإنسان يوفر فرصة فريدة لبدء وضع نظام نشط لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع أرجاء العالم. ونحن على ثقة بأن المجلس الجديد يمثل خطوة هامة صوب تعزيز آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

إن النص الذي اعتمدناه يحدد معايير للبلدان الأعضاء الجدد، التي سيطلب منها أن تقطع التزامات صريحة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وبينما ندرك أن عضوية المجلس مفتوحة لجميع الدول الأعضاء، فإننا نتحمل مسؤولية انتخاب المرشحين المؤهلين للاضطلاع بولاية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وسيظل الالتزام باحترام تلك الحقوق والحريات وكفالتها يحظى بأقصى أهمية بالنسبة للنرويج لدى النظر في المرشحين لعضوية المجلس.

ومن البداية ذاتها، دعمنا ترفيع حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة بكاملها وتطوير لجنة حقوق الإنسان إلى مجلس دائم لحقوق الإنسان. وسيعكس هذا على مستوى المؤسسات محورية حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة، على نسق الأمن والتنمية.

والنص الذي اعتمدناه من فورنا سينشئ مجلسا يحظى بولاية واضحة لتناول جميع حالات حقوق الإنسان، وبزيادة تواتر الجلسات المعقودة الأمر الذي يمكِّن المجلس من الرد بشكل أشد فعالية على الحالات العاجلة، وبآلية جديدة للاستعراض الشامل بغية كفالة معالجة سجلات حقوق الإنسان لجميع البلدان بصورة دورية. كما يحتفظ النص بأوجه القوة الرئيسة للجنة، بما في ذلك نظامها الفريد للإجراءات الخاصة وممارساتها لمشاركة المنظمات غير الحكومية.

لقد عقد رؤساء دولنا وحكوماتنا في اجتماع القمة عام ٢٠٠٥ العزم على زيادة تعزيز آلية الأمم المتحدة. واتفقنا، كجزء من الوفاء بهذا الالتزام، على تنشيط مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. واتخذنا الآن خطوة أخرى هامة ولا بد الآن أن نبدي الإرادة السياسية لجعل المجلس هيئة فعالة لحقوق الإنسان. وتحقيقا لهذه الغاية، نرى أن الأمر الأساسي هو أن تعالج المسائل المعلقة بشأن طرائق المجلس وأساليب عمله بعملية مفتوحة وشاملة.

إن الإرادة السياسية للمجتمع الدولي والتزامه سيشكلان أمرين هامين لجعل المجلس الجديد أداة أفضل لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو مفيد، مثل أهمية أي تغييرات في الهيكل وأساليب العمل. والاختبار الحقيقي سيكمن في تنفيذ معايير حقوق الإنسان.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): لقد صوت الوفد الشيلي مؤيدا القرار الذي أنشأ مجلس حقوق الإنسان. ولكننا نشعر بأن من الضروري أن ندلي ببعض التعليقات والإيضاحات لتسجيلها رسميا في المحضر.

إن حماية حقوق الإنسان تكمن في صميم مصلحتنا في مجلس حقوق الإنسان. ونتمنى ألا تحصل حالات انتهاكات لحقوق الإنسان في أي جزء من العالم؛ وإذا حصلت هذه الانتهاكات، نتمنى أن نتمكن من التصرف في الوقت المناسب لوقفها. وتمشيا مع هذه المبادئ، اضطلعت شيلي بدور نشط في جميع مراحل المفاوضات بشأن القرار الذي اتخذناه من فورنا، بغية إصلاح وتعزيز آلية حماية جميع حقوق الإنسان – المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية – للجميع، بدون استبعاد.

وتناصر شيلي وضع هيكل مؤسسي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان يكون قويا وكفؤا وينقذ الأرواح في نهاية المطاف. وتشكل حماية حقوق الإنسان مسألة عالمية، لأنه يمكن غدا الإطاحة بحكومات بعض البلدان التي قاومت إنشاء المجلس، وحينئذ، إذا انعكست الظروف، يمكن أن يصبح الذين يشغلون مناصب حكومية منشقين في المستقبل ومن شأنهم أن يكونوا المستفيدين من وجود مجلس قوي وغير تمييزي لحقوق الإنسان يوفر ضمانات للجميع.

ويمكن لبلدي أن يورد تجربة الإجراءات الخاصة التي بدأت على وجه الدقة بحالة حقوق الإنسان في شيلي. ففي تلك المرحلة يمكننا، على الأقل، أن نشهد على أن السجناء أنقذوا والأرواح أنقذت، بالرغم من حقيقة أن الإجراءات الخاصة ربما تجاوزت الحد المعقول وعانت من بعض التشوهات.

وشيلي، بتصويتها مؤيدة للقرار، لا تتخذ موقفا ضد أي بلد ولا تقبل استخدام حقوق الإنسان للأغراض السياسية. وبشأن هذه المسألة، شيلي لا تؤيد أي أمر باستثناء قضية حماية حقوق البشر. ونحن مدفوعون بمجرد التصميم على تحسين نظام تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ونحن أبناء شيلي مررنا بفترة قاتمة من الديكتاتورية، ونعيش اليوم في ديمقراطية، برئاسة سيدة عرفت التعذيب والنفي، وفي بلد متصالح إلى حد كبير ويتطلع إلى المستقبل بدون أن ينسى الماضي. ولهذا السبب، فإننا نتضامن مع الشعوب التي تعاني من انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان.

وبلدي يوافق على محتوى القرار، ويشعر بالامتنان لجهودكم الشخصية، سيدي الرئيس، وجهود الرئيسين المشاركين وما قدماه من مساعدة لكم. مع ذلك، كنا نأمل أن ينشأ مجلس حقوق الإنسان منذ البداية بوصفه جهازاً رئيسياً من أجهزة المنظمة كيما يوجه رسالة أكثر اتساقاً مع الأولوية التي تولى لحقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة. وانتخاب أعضاء المجلس بأغلبية الثلثين كان سيعزز التزامهم إزاء تحدياته ومهامه الجديدة. وعلى نفس المنوال، كنا نأمل أن يكون هناك التزام أكبر وأكثر تحديداً من قبل البلدان الأعضاء في المجلس بأرفع المعايير لحماية حقوق الإنسان، وسنعمل وفقاً لذلك عند التصويت لمرشحي المجلس.

وعلاوة على ذلك، فإن معيار التوزيع الإقليمي المطبق كان يمكن أن يكون أكثر اتساقاً مع تمثيل مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في لجنة حقوق الإنسان. وهذا أمر لا يتعلق بالأرقام فحسب، بل إنه ينطوي

على مدلول سياسي عميق؛ فهو يرتبط بالتزام منطقتنا بحقوق الإنسان وبتجربتنا التاريخية في هذا الميدان. وأخيراً، كنا نأمل أن يُشار بطريقة أدق إلى مشاركة المجتمع المدني في المجلس، الذي يمثل ضمير البشرية في احترام حقوق الإنسان.

ومع ذلك، يرى بلدي أننا قد توصلنا إلى وثيقة متوازنة وإيجابية تمثل تقدماً هائلاً. والأمر الآن يرتهن بمجلس حقوق الإنسان والدول الأعضاء فيه لكي تكون على مستوى التوقعات الكبيرة التي نعقدها عليه اليوم، والانطلاق من مختلف عناصره الإيجابية لاستعادة مركزية حماية الحقوق الأساسية للبشر في منظومة الأمم المتحدة.

السيد الصايدي (اليمن) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي.

وبداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على جهودكم الدؤوبة من أجل نصرة قضية حقوق الإنسان واعتماد هذا القرار. وأغتنم هذه الفرصة أيضاً للإعراب عن تقدير أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي للرئيسين المشاركين، السفير آرياس والسفير كومالو، لما تحليا به من صبر وما بذلاه من جهود حثيثة في هذا المضمار.

والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي هي أبعد ما تكون عن الشعور بارتياح إزاء هذا القرار المتعلق بمجلس حقوق الإنسان. كنا نريد له أن يتضمن إشارات واضحة لا لبس فيها في الديباجة وفي أجزاء المنطوق، إلى أعمال التحريض والكراهية والتعصب الديني. فنحن نعيش في عالم يحفل بالتوترات بين الثقافات. ولذلك، كان من الضروري أن تكون لكم الريادة، سيدي، في تعزيز الحوار بغية التوصل إلى عمل تتفق عليه الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع الهام والحساس.

وعلى أي حال، ورغم عدم رضانا عن مشروع القرار، فقد آثرنا ألا نتخذ أي خطوات كان من شأنها أن تؤدي إلى عرقلة اعتماده. ومع ذلك، ما زلنا نأمل أن يدرك المجتمع الدولي أن التحريض على الكراهية والتعصب الديني، حتى وإن جرى تحت شعار حرية الرأي، أمر ينبغي تمييزه وازدرائه لما يمثله.

السيد مينون (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): قال فولتير، ”إن العمل يبعد عنا تلك الشرور الثلاثة الكبرى: السأم والرذيلة والفقر“. وربما كان علينا أن نشعر بالامتنان لأن المناقشات بشأن مجلس حقوق الإنسان قد استغرقت كل هذا الوقت. ولكن، كما يقولون، فلكل شيء نهاية، وكثير من الحاضرين هنا راضٍ عن ذلك.

لقد اهمكنا في هذا العمل لشهور طويلة، وأدركنا التعب في القاعة هذه. وكانت المناقشات ساخنة. ودافعت الوفود عن مواقفها، كما ينبغي لها أن تفعل؛ فلدينا جميعاً مسؤوليات إزاء مصالحنا الوطنية. وللأسف، أفضى ذلك أيضاً إلى خلافات حادة. وفي بعض الأحيان، بدت تلك الخلافات من الحدة بحيث أنها قد تعوق المسيرة.

هل كانت مثابرتنا بدافع من القوة أم انطلاقاً من التزمت؟ من المؤكد أن القيادة الحكيمة للرئيسين المشاركين وما اتصفا به من سعة صدر ساعدت على مواصلة المسيرة؛ وأنا أثني عليهما. وهما قد سلما الدفة لكم، سيدي الرئيس، فبلغتم بها بر الأمان. وعملتم بلا كلل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء وبذلتم في ذلك قصارى الجهد. وإذ ننظر إلى النص، فهو أبلغ تصوير وشهادة على ما أبدته معظم الوفود من حسن النية والشجاعة في القبول بحل توفيقي.

ولست أعني أن هذا النص هزيل؛ فهو ليس كذلك. إنه نص متوازن وواقعي. وروعيت فيه الشواغل الحساسة للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. ويُنشئ النص مجلساً لحقوق الإنسان يفوق ما كان لدينا من قبل. وأعضاء المجلس مطالبون بالحصول على قدر كبير من التأييد في الانتخاب

المباشر والسري. ومدة الولاية تتيح لكل الأعضاء – لا سيما الدول الصغيرة – فرصة العمل. وسيكون المجلس تمثيلياً أكثر. وتم التأكيد على أهمية الحوار والتعاون؛ وسوف تتضاءل احتمالات الكيل بمكيالين. وباختصار، فهذا مجلس يكتسب الشرعية في عضويته وفي قراراته.

فهل سيرضي هذا النص الجميع رضاء تاماً؟ بالطبع، لا. ولكن، تلك علامة طيبة. فإذا حصل أي وفد على كل ما كان يريده، يكون ذلك استسلاماً وليس تفاوضاً. والاستسلام هو اللعنة التي تصيب الاتفاقات الدائمة.

فلندع إلى الثقة. ولنثق بالعملية التي أنشأناها لضمان النزاهة والفعالية. ولنثق بقدرة الدول الأعضاء على اتخاذ قرارات صائبة. ولنثق بأنفسنا، وبأن لدينا الشجاعة للتعامل مع هذه الهيئة بإيجابية وبأفق أوسع من مجرد مصالحنا الوطنية.

إنني أشدد على هذه النقطة لأنها كثيراً ما تغيب عن بالنا في غمرة النقاش بشأن تكوين المجلس. فالحكم على أداء هذا المجلس لن يتم على أساس هيكله، ولكن على ما يحققه من نتائج لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وهنا تبرز أهمية دورنا كدول أعضاء. كيف تكون علاقتنا بالمجلس، وكيف نتعاون، وما هو مدى واقعيتنا وإنصافنا والتزامنا – كل ذلك سيؤثر على مدى نجاح المجلس.

وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن نبذل قصارى الجهد لتلافي أخطاء الماضي – تلك الأخطاء التي ألقت بظلالها القاتمة على لجنة حقوق الإنسان. كما ينبغي لنا أن نكون مستعدين لاستعراض أساليب عمل المجلس وأدائه بشكل منتظم لكي يكون أكثر فعالية في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. والقرار يهيئ لنا ذلك. وبإيجاز، ينبغي لنا أن نضمن للمجلس أن يكون كائناً حياً – وأنه يمكن مواءمته وضبط أوتاره من حين إلى آخر. وعلينا أن نكرس طاقاتنا من أجل حسن سير العمل في المجلس، لأن هذا هو الأساس الذي سيحكم به التاريخ على عملنا.

وينبغي لنا تنحية خلافاتنا ومظاهر عدم رضانا جانباً، وعلينا أن نمضي قدماً. لقد بذلنا جميعاً غاية الجهد في تلك العملية. ولدينا جميعاً التزام مشترك بتحسين حقوق الإنسان. وعلينا أن نحسن رعاية ما زرعناه وأن نكفل له مقومات النجاح.

السيد لو لونغ مينه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): فييت نام كانت تأمل في مجلس لحقوق الإنسان أوسع في عضويته – بحيث يكون قادراً على الإسهام بطريقة أفضل في تعزيز وحماية الحق في التنمية الذي يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لجميع البلدان والشعوب، لا سيما البلدان والشعوب النامية. وفييت نام ما برحت تأمل أن لا يتحلى مجلس حقوق الإنسان بطابع سياسي عندما يتعين عليه معالجة مسألة تعليق حقوق العضوية والحالات المتعلقة ببلدان محددة.

وربما كانت الدول الأعضاء الأخرى تأمل أيضا، كل بطريقتها الخاصة، في إنشاء مجلس مختلف لحقوق الإنسان. ونظرا لتباين وجهات نظر الدول الأعضاء حول الشكل الذي ينبغي أن يتخذه مجلس حقوق الإنسان، فإن فييت نام ترى أن مشروع القرار الذي قدمه الرئيس يمثل نصا توافقيا متوازنا. ونحن نقدر جهودكم، السيد الرئيس، تقديرا بالغا ونشيد بها.

وتأييدنا للقرار المتخذ من فوره ينطلق من السياسة المتسقة التي تنتهجها حكومة فييت نام ويعبر عنها، وحكومتنا تبذل جهدا حثيثا مع المجتمع الدولي لتحسين تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع شعوب العالم على أساس احترام الاستقلال الوطني لبلدانها وسيادتها وسلامة أراضيها.

إننا نطلب ونأمل أن ينفذ القرار بطريقة متوازنة ومنصفة، مؤديا بالتالي إلى إنشاء مجلس لحقوق الإنسان يكون بعيدا عن التصرفات ذات الدوافع السياسية – مجلس لحقوق الإنسان يكون قادرا بحق على الاضطلاع بولايته

بالمساهمة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع شعوب العالم.

السيد ماكونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم المجموعة الأفريقية.

إننا نرحب باتخاذ القرار المنشئ لمجلس حقوق الإنسان، حسبما توخاه رؤساء الدول والحكومات في اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥. ونهنئكم، سيدي الرئيس، ونهنئ الميسرين على الجهود الهائلة المبذولة في ذلك الصدد.

تعتقد المجموعة الأفريقية أن القرار يتسم بأهمية كبيرة، ليس للقارة الأفريقية فحسب، وإنما أيضا لجميع شعوب العالم. إذ يؤكد على حقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية ويشدد بقدر متساو على جميع حقوق الإنسان – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن الحقوق المدنية والسياسية.

ونلاحظ مع الارتياح أن عناصر التعاون والحوار الهامة قد أدرجت في النص وأن النص، فضلا عن ذلك، يقر بأهمية القضاء على سياسة الكيل بمكيالين والانتقائية.

ونسلم بأن النص نتاج مناقشات طويلة وبأنه أكثر تطورا من النصوص السابقة. إلا أن هناك بعض المبادئ التي تعتز بها المجموعة الأفريقية لم تدرج في النص. إذ أن تلك المبادئ تبناها رؤساء الدول الأفريقية، وقدمت بارامترات واضحة لإنشاء مجلس لحقوق الإنسان قوي وفعال وغير مسيّس. وقد عرضنا تلك المبادئ أثناء عملية التشاور، وهي الآن معروفة جيدا للجميع. أود أن أكرر التشديد على مجرد ثلاثة عناصر من تلك المبادئ – وهذا لا يعني أن القائمة قد استنفدت.

العنصر الأول يتعلق بتواتر الاجتماعات. فقد كنا نأمل أن يفضي جدول الاجتماعات إلى مشاركة جميع البلدان، بما في ذلك البلدان الصغيرة، وبخاصة البلدان الأقل نموا. ونأمل أن تبذل الجهود لكفالة إيصال المساعدة إلى البلدان الأقل نموا والبلدان النامية الأخرى لضمان مشاركتها.

والعنصر الثاني يتعلق بعدد أعضاء مجلس حقوق الإنسان. فقد كنا نأمل تخصيص عدد أكبر من العدد المحدد في القرار المتخذ بغية إتاحة فرص أكثر لمشاركة مزيد من الدول.

أما العنصر الثالث فيتعلق بالتنمية. وكنا نأمل أن يصاغ برنامج إنمائي أقوى. ولكنكم، السيد الرئيس، ذكرتم ببلاغة كبيرة أن مجموع القرار أكبر من أجزائه. ولئن كان النص لا يلبي جميع شواغلنا تماما، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه إذا نفذت كل البلدان أحكامه بجميع جوانبها تنفيذا تاما وبحسن نية، فإن ذلك سيقوي تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الدولي.

ونتوقع في المؤتمر الاستعراضي الذي من المزمع عقده بعد خمس سنوات أن تسنح الفرصة لمراعاة موقف المجموعة الأفريقية، الذي أشرنا إليه.

وترحب المجموعة الأفريقية باتخاذ القرار. لذلك نتعهد بتقديم التعاون التام والعمل عن كثب مع المجلس لكفالة تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ونلتزم بتعزيز وتحسين عمل مجلس حقوق الإنسان المؤسس حديثا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعتقد أن من الضروري جدا متابعة هذه المناقشة عن كثب. وأنتم جميعا حاضرون لتشهدوا تأسيس مجلس حقوق الإنسان الجديد، وهذا وقت إصغاء بعضنا إلى بعض. وأتطلع إلى الاستماع إلى المتكلمين المتبقين بعد ظهر هذا اليوم.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٠ واستؤنفت الساعة ١٥/٠٠.

السيد مانيس (السودان): يعلن وفدي تأييده لبياني اليمن وجنوب أفريقيا باسم مجموعتي الدول الإسلامية والدول الأفريقية.

يود وفد بلادي بداية، سيدي الرئيس، أن يعرب عن تقديره للجهود التي بذلتموها والرئيسان المشاركان السفيران كومالو وأرياس في عقد وإدارة المشاورات غير الرسمية بشأن قيام مجلس حقوق الإنسان الذي نصت عليه الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لقادة ورؤساء الدول أو الحكومات حتى وصلنا إلى مرحلة اتخاذ هذا القرار. ولقد انخرط السودان في تلك المشاورات منذ بداياتها بعقل مفتوح وبروح الحرص على تحقيق التوافق والحوار الجاد والبنّاء الذي يعزز من فرص العمل الجماعي وإنجاز المقاصد والأهداف التي أُنشئت من أجلها المنظمة الدولية قبل أكثر من ستين عاما، والمتمثلة في تحقيق التعاون الدولي وحفظ السلم والأمن وإنماء العلاقات الودّية بين الأمم.

إن عملية الإصلاح الجارية الآن والتي يمثل إنشاء مجلس حقوق الإنسان بديلا للجنة الحالية، جزءا منها، تستهدف إجراء مراجعات دقيقة وتقويم شامل لمسيرة طويلة للأمم المتحدة. ونحتاج أن ننظر من خلالها إلى ما تحقق مقارنا بالأهداف والمقاصد التي توافقت عليها شعوب المنظمة في بدايات التأسيس. وهي محاولة لضخ الدماء في شرايين هذه المنظومة ومعالجة ما اعتراها من ضعف وما برز على صعيد الممارسة من سلبيات ونواقص عديدة وضرورة استيعاب المتغيرات الجديدة في الساحة الدولية وأهمية أن تعبّر عنها المنظمة التي قامت في ذلك الوقت نتاجا لما أفضت إليه الحرب العالمية الثانية من واقع دولي معيّن يختلف بصورة كاملة عن الواقع الدولي بتطوراته الجديدة وحقائقه الماثلة اليوم.

انطلاقا من هذه الموجهات والمحددات وعلى هدي ذلك كله شارك وفدنا في كل جولات وجلسات المشاورات التي تتعلق بقيام مجلس حقوق الإنسان، تطلعا إلى مجلس جديد يركز على التعاون الدولي كإطار يتم من خلاله التعامل الشامل مع قضايا حقوق الإنسان كافة دونما تجزئة أو تمييز مع إعطاء الأولوية للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أُسوة بما ظلت تتمتع به الحقوق السياسية والمدنية من اهتمام، مع وجوب احترام الثقافات والأديان وتنوعها وتعزيز وتدعيم الحق في التنمية كأساس جوهري لتحقيق تطلعات الشعوب النامية إلى حياة حرة وكريمة.

إن أية عملية إصلاح لأي كيان تستهدف دون أدى شك توسيع دائرة المشاركة وتحقيق أكبر قدر من الديمقراطية والتمثيل الواسع القائم على مبدأ التوزيع الجغرافي العادل في منظمة دولية تختلف كثيرا من حيث الحقائق الدولية والمعطيات عن أيام ميلادها الأول، في منتصف أربعينات القرن الماضي.

ولم يغب عن أذهاننا ونحن في خضم هذه المداولات أن نأخذ في الاعتبار أهمية تقييم ودراسة تجربة اللجنة الحالية وإرثها وكسبها والتحديات التي واجهتها، لنبني على تلك التجربة أساسا سليما لمجلس جديد يقدم الإجابات على الأسئلة الصعبة التي عجزت اللجنة عن التعامل معها، وأن نحاول من خلال المبادئ العامة ومناهج وطرائق العمل والإجراءات الخاصة بالمجلس وولايته وتشكيله ووسائل انتخاب أعضائه، أن نعالج سلبيات اللجنة الحالية المتمثلة في التسييس والانتقائية وازدواجية المعايير، والتي أضرّت كثيرا بعمل اللجنة وحولتها إلى ساحة للمواجهات وتصفية الحسابات الثنائية وخدمة خطط خاصة وقضايا سياسية أبعد ما تكون عن أهداف تعزيز وحماية حقوق الإنسان. بل ذهب الأمر إلى أبعد من ذلك بكثير، باستغلال اللجنة أداة للانتقاص من السيادة الوطنية وإذكاء الصدام بين الحضارات، ومحاولات فرض خيارات سياسية محددة وممارسة الانتقائية بصورة واضحة لا تخفى على الجميع. حيث يُغض الطرف

عن الانتهاكات عندما ترتكبها الدول الكبرى العظمى كأنها فوق القانون وخارج دائرة المساءلة الدولية، بينما تكون الأحكام جاهزة عندما يتعلق الأمر بالدول النامية، التي ظلت على الدوام هدفا للقرارات القطرية التي تمثل أوضح ملامح التسييس في عمل اللجنة.

كانت هذه هي القضايا التي ركّزنا عليها في مداخلاتنا ومداولاتنا مع العديد من الوفود والمجموعات، وهي هموم حملها بذات الفهم قطاع عريض من الدول الأعضاء وتم التعبير عنها بقوة مع إيراد الحجج والبراهين التي تعزز ذلك وتؤكد عليه، حرصا على إصلاح يدعم الإيجابيات ويعالج النقائص والسلبيات.

لقد صوّت السودان مؤيدا مشروع القرار للأسباب التالية.

أولا، الحرص على تحقيق أكبر قدر من الإجماع حول قضايا لا تخلو من جدل شديد وتباين في الآراء والمنطلقات، ورغم أن مشروع القرار الذي اعتمدناه لا يعكس كل همومنا وقضايانا بل واهتمامات قطاع عريض من الدول، إذ ما زالت فيه بعض ملامح من الوجه القديم للجنة، لا سيما فيما يتعلق بالفقرة ٨ من المنطوق الخاصة بالعضوية، التي لا تزال غير متسقة مع الميثاق وما نص عليه في المادة الرابعة من أن العضوية مفتوحة لكل الدول دون شروط أو معايير، والجزء الأخير من الفقرة لا يزال يصب في اتجاه مصلحة بعض القوى الدولية المعزولة التي تدعي احتكار الحقيقة وامتلاك الحق المطلق وتحاول أن توزع شهادات البراءة وصكوك حُسن السير والسلوك على مَن يحالفونها. وسيظل وفدنا مع كل الوفود يقف بقوة أمام كل محاولات تسييس المجلس الجديد وإفراغه من محتواه ومحاولة ربطه بمجلس الأمن، الأمر الذي يمثل مخالفة صريحة لمقاصد الإصلاح وأهدافه وإضعافا لدور الجمعية العامة التي يمثل المجلس جهازا فرعيا تابعا لها.

ثانيا، صوتنا مؤيدين القرار انطلاقا من التقدير الكبير للنهج القائم على الشفافية والمصداقية والحياد الذي أدرتم به، سيادة الرئيس والرئيسان المشاركان المشاورات المطولة والحرص الذي لمسناه للاستماع لوجهات النظر والآراء المختلفة سعيا لتحقيق أكبر قدر من توافق الآراء حول مشروع القرار وهو نهج يستحق التقدير.

ثالثا، رغم تحفظاتنا العديدة على مشروع القرار، إلا أن قناعتنا الراسخة بأن الإصلاح عملية مستمرة لا تنتهي بإجازة قرار أو اعتماد جهاز أو هيئة جعلتنا نصوّت لصالح مشروع القرار. ويحدونا أمل في أن الدول الأعضاء ستنهض بمسؤولياتها في إيجاد المعالجات اللازمة للنواقص التي لا تزال في صلب القرار الذي اعتمدناه اليوم.

سنعمل جادين ليصبح المجلس الجديد ساحة للتعاون وللحوار واحترام الأديان والثقافات والرُسل، لا أن يكرر تجربة اللجنة الحالية في إذكاء المواجهات واستهداف الدول النامية والضعيفة، وغض الطرف عما يجري من انتهاكات في الدول الكبرى.

ولا أود الرد على مندوب الولايات المتحدة الأمريكية الموقر لسبب واحد، هو أن كل محاولاتنا السابقة لتذكيرهم بالدروس والعبر الواردة في قصة الفرعون العريان قد فشلت تماما.

فنحن لسنا بحاجة لدروس من الولايات المتحدة في قضية حقوق الإنسان. فقط كان يحدونا أمل كبير في أن نحصل من مندوب الولايات المتحدة الموقّر على ضمانات بأن غوانتانامو وسجن أبو غريب وغيرهما منتجعات سياحية من فئة الخمس نجوم.

ورسالتنا للجميع هي أن التعاون والحوار هما الوسيلتان الأنجع للتعاطي مع قضايا وموضوعات حقوق الإنسان بموضوعية وحيادية تصب، بلا شك، في تعزيز

وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وصيانة وكرامة الشعوب، وتحقيق أمنها وسلامها وتنميتها.

السيد دالوتو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): صوت وفد الأرجنتين مؤيدا لمشروع القرار A/60/L.48، الذي يرسي الأسس لتفعيل مجلس حقوق الإنسان، الذي قرر رؤساء دولنا وحكوماتنا إنشاءه في مؤتمر القمة العالمي المعقود في أيلول/سبتمبر الماضي.

ومع أن النص كان يمكن أن يتضمن عناصر معينة ذات أهمية لبلدي لا يتضمنها في الواقع، كمنح المجلس مركز هيئة رئيسية تابعة للأمم المتحدة، على نفس مستوى مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن الكيفية التي دارت بها المناقشات والموضوعات قيد النظر قد أدت بنا رغم ذلك إلى الموافقة على إنشاء المجلس الجديد ، رغم أن الجهود الرامية إلى منحه مركز هيئة رئيسية لم تكلل بالنجاح.

وقد وافقنا أيضا على أن يشترط لعضوية الدول في المجلس حصولها على أغلبية ثلثي الأصوات. غير أن ذلك لم يكن ممكنا. وقد تصرفت الأرجنتين دائما على نحو بناء، فالتمست أوجه الاتفاق والحلول التوفيقية، وتجنبت الشقاق. لقد كان الهدف هو إنشاء مجلس لحقوق الإنسان، ونحن نؤيد إنشاءه والعمل الذي يضطلع به السفيران كومالو وآرياس كميسّريْن في هذا الصدد.

وسوف يحل مجلس حقوق الإنسان محل لجنة حقوق الإنسان، التي حققت بعض إنجازات كبرى. ولكن الأرجنتين ذاتها كانت شاهدا على ما اتسمت به اللجنة من أوجه القصور بسبب الأهداف السياسية لأعضائها، مما ترتب عليه مثلا أن بلدي لم يتعرض قط للإدانة رغم المأساة الرهيبة التي انطوت على انتهاكات لحقوق الإنسان التي وقعت فيه منذ ٣٠ عاما.

ونعتزم أن يصبح مجلس حقوق الإنسان هيئة من القوة ما يكفي لتجنب تكرار حوادث مماثلة في أي مكان آخر على ظهر الأرض. وفي حالة وقوع تلك الحوادث ثانية للأسف، فإنه يمكن أن يتخذ موقفا لا غموض فيه إزاءها، فيضغط على الحكومات المسؤولة لكي تقوم بحماية الحقوق الأساسية للأفراد.

وستعمل الأرجنتين جاهدة على أن يصبح مجلس حقوق الإنسان منتدى مفتوحا لدعاوى الضحايا وليس الدول، لضحايا أعمال القمع، ولدعاوى كل من يحرمون من حقوقهم الممنوحة بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بغضّ النظر عن المكان الذي ترتكب فيه تلك الأعمال. ذلك أن التعاون بين الدول لا بد وأن يكون لصالح الضحايا وليس للإضرار بهم.

وأخيرا، نود أن نهنئكم يا سيدي الرئيس على العمل الذي قمتم به. ونشعر بالاعتزاز بأنكم تمسكون بدفة العمل، ولدينا اقتناع بأنكم سوف تستمرون في بذل الجهود التي تبذلونها من أجل إنشاء المجلس، وهي جهود يشارك فيها وفدي أيضا، حتى نواصل العمل على تحقيق الإصلاح في المجالات التي تتطلبه بالمنظمة، من قبيل تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدخال بعض التغييرات عليه.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): شهدنا صباح اليوم لحظة تاريخية من لحظات إصلاح الأمم المتحدة. فإنشاء مجلس حقوق الإنسان يفي بأحد الوعود الرئيسية المقطوعة في مؤتمر القمة العالمي ويمكّننا من المضي قدما للأمام بجهودنا الرامية للإصلاح الشامل.

ومن دواعي سرورنا أن نكون جزءا من الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء التي ترى في المجلس التزاما جديدا وواضحا بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ولدينا اعتقاد راسخ بأن المجلس يشكل تحسينا ملموسا مقارنة بلجنة

حقوق الإنسان، رغم أننا نشاطر الكثيرين عدم ارتياحهم لبعض سماته. وكنا نفضل، على سبيل المثال، وجود آلية أكثر مرونة للانعقاد لكي تتيح إجراء حوار فيما يتعلق بحالات محددة بإجراءات خاصة، مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والمفوض السامي لحقوق الإنسان. كما كنا نفضل تقسيما واضحا للعمل بين المجلس واللجنة الثالثة للجمعية العامة، ولكننا نفهم أن هذا الشاغل يمكن تغطيته حين يقام المجلس في جنيف. وما زال تجنب الازدواجية بين أعمال هاتين الهيئتين أمرا في المقام الأول من الأهمية بالنسبة لنا.

إن الجوانب الإيجابية في المجلس عديدة وقد أشار إليها متكلمون سابقون. وأود أن أشدد في الوقت الحالي على مجرد ثلاثة من هذه الجوانب سيكون لها بلا شك أثر كبير وطويل الأجل.

يستطيع المجلس الجديد أن يجتمع بصفة منتظمة طوال العام وأن يتناول قضايا حقوق الإنسان وفقا للحاجة، بدلا من أن يكون اجتماعه وفقا لجدول معد مسبقا وغير مرن. وثمة أمل حقيقي في أن يفضي ذلك إلى عمل يقوم على الحوار والتعاون في مجال حقوق الإنسان.

إن مبدأي التعاون والحوار ركيزتان أساسيتان للمجلس. وبينما نأمل أن يتناول المجلس حالات الانتهاك المنهجية والجسيمة لحقوق الإنسان بطريقة عادلة وحازمة، نرحب كثيرا بالإقرار بالحوار والتعاون بوصفهما القاعدة في مجال حقوق الإنسان المتسم بالتعقيد.

ولقد قررنا أيضا أنه لا ينبغي لأية دولة أن تكون عضوا دائما في المجلس الجديد بالأمر الواقع. وهذا تعبير حقيقي عن عالمية حقوق الإنسان ومثال يجب أن يُحتذى به في المستقبل.

لقد ركزت المناقشات العامة خلال الأسابيع القليلة الماضية بشدة على مسألة أهلية الدول. وبينما أفضى ذلك التركيز الكلي تقريبا على نوعية الأعضاء إلى تكوين صورة مشوهة، وأصبح ذلك العنصر المعقد من العناصر الكلية المعقدة أكبر منها، من الواضح أن نوعية الأعضاء هي شاغل أساسي. وبعد خفض عدد أعضاء المجلس إلى ٤٧ عضوا، من الواضح أن مسألة هوية أعضائه باتت الآن أكثر أهمية حتى مما كانت عليه في السابق. وسنصوت في أولى انتخابات المجلس لصالح الدول ذات السجل المشهود له في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، على الصعيد المحلي وفي أنشطتها في الأمم المتحدة على حد سواء. وفي هذا الصدد، سنشدد بشكل خاص على مسائل مثل الدعوات القائمة من أجل إجراءات خاصة، وعلى التعاون الكامل معها ومع آليات أخرى أنشأتها اللجنة، والتصديق أيضا على الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان ونوعية التقارير المقدمة إلى الهيئات الخاصة بالمعاهدات التي أنشأتها.

ولا نعتقد أن الدولة التي تنتهك على الصعيد المحلي حقوق الإنسان المعترف بها عالميا لعدم رغبتها في ذلك، وليس لعدم قدرتها عليه، يُنتظر منها أن تقدم الإسهام الفعال الذي ننتظره في التعزيز والحماية العالميين لحقوق الإنسان. ونحن متفقون على أن الدول الخاضعة لتدابير إنفاذ مفروضة عليها من مجلس الأمن بسبب سجلاتها في مجال حقوق الإنسان ينبغي ألا تنال عضوية المجلس الجديد طالما ظلت تلك التدابير قائمة.

وموضوع حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، في جوهره، مشكلة سياسية. ويعتقد بعضنا أن البيانات التي لا لبس فيها بشأن حالات الانتهاك الفاضحة والمنهجية لحقوق الإنسان هي ركيزة أساسية لعملنا، بينما يعتقد آخرون أن ذلك النهج حتماً تقوضه الانتقائية والكيل بمكيالين. وهذا التنازع لن ينتهي، لكن المجلس يتيح لنا الفرصة لبداية جديدة من الواضح أنها كانت مطلوبة. ونأمل للاستعراض الدوري – وهو أحد المعالم الجديدة

للمجلس – أن يساعد على الأقل في معالجة هذا التنازع. وثمة أهمية قصوى للتشديد بشكل أقوى على الجوانب التنفيذية للعمل في مجال حقوق الإنسان التي تفيد الأشخاص في كل أنحاء العالم.

إن أية مؤسسة وأية هيئة تابعة للأمم المتحدة تتطور عبر الزمن وتصبح شيئا مختلفا تماما عما كان متصورا لها أن تكون عند تأسيسها. والأمثلة عديدة، وهي الأمم المتحدة برمتها، كما أوضح الأمين العام في عدد من تقاريره؛ ومجلس الأمن، الذي تطور واختلف كثيرا عن الولاية التي أعطاه إياها الآباء المؤسسون؛ وفي مجال حقوق الإنسان ذاته، هيئات المعاهدات التي وسّعت مجال أنشطتها إلى حد كبير منذ نشأتها. وسيزداد هذا الأمر حتى بالنسبة لمجلس حقوق الإنسان، حيث أن النص المعتمد للتو يؤكد أن العديد من ملامحه – ومن بينها ملامح حاسمة مثل الإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري – سيحدد شكلها المجلس نفسه. لذلك فإن المجلس ليس كما يبدو، بل سيكون بالشكل الذي نسمح له بأن يكون عليه وما نمكّنه من أن يكون عليه من خلال إرادتنا السياسية الجماعية.

ونحن مثلكم، سيدي الرئيس، كنا نفضل كثيرا اتخاذ القرار الصادر للتو بتوافق الآراء. ولكن، والأهم من ذلك، لدينا اعتقاد راسخ أنه من الأهمية الحاسمة للدول الملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان أن تنخرط في هذه الهيئة المنشأة حديثا وأن تضمن تعبيرها الفعلي عن النهج الجديد الذي قرره رؤساء دولنا وحكوماتنا في اجتماع القمة في أيلول/سبتمبر.

السيد عطية (الجمهورية العربية السورية): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة التي تأتي بعد سلسلة من الاجتماعات والمداولات المكثفة لمناقشة أفضل السبل لإنشاء آلية هامة من آليات الأمم المتحدة وهي مجلس حقوق الإنسان.

ويؤيد وفدي البيان الذي ألقاه مندوب اليمن الموقر نيابة عن مجموعة الدول الإسلامية.

إن إصلاح الأمم المتحدة ينبع من إيماننا بأهمية أن تكون هذه المنظمة قوية وقادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. ونتطلع إلى إصلاح مؤسسي شامل يجعلنا نشعر بأن هذه المنظمة هي ملك لنا جميعا، وأننا كلنا أطراف في عملية الإصلاح هذه.

لقد صوت وفدي لصالح القرار المعنون مجلس حقوق الإنسان الذي تم اتخاذه صباح هذا اليوم لإيمانه الراسخ بأن تحسين عمل آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة هو أمر حيوي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان كافة، بما فيها الحق في التنمية.

لقد شارك وفدي في جميع المناقشات التي أوصلتنا إلى هذه المرحلة من اتخاذ قرار إنشاء هذا المجلس. وتعاونا بروح إيجابية وبمرونة في سبيل تحقيق الحد الأدنى مما نتطلع إليه في هذه الهيئة الجديدة. وكنا نتطلع إلى تحلي البعض الآخر بنفس المرونة في عدد من الموضوعات الهامة.

إن النص الذي اعتمدناه اليوم كان بحاجة إلى المزيد من التحسين كي يكون أكثر توازنا. ولكن، وبعد أن أصبح المجلس حقيقة، نود أن نؤكد على بعض النقاط التي لا بد للمجلس أن يأخذها في الاعتبار حين تنفيذه للولاية المناطة به.

أولا، أهمية ابتعاد المجلس الجديد عن التسييس والانتقائية وازدواجية المعايير.

ثانيا، أهمية عدم تدخل المجلس في الشؤون الداخلية للدول، واضطلاعه بمعالجة حالات انتهاك حقوق الإنسان في ظل الاحتلال الأجنبي.

ثالثا، في إطار نقل ولاية ووظائف لجنة حقوق الإنسان الحالية إلى مجلس حقوق الإنسان، يجب ضمان نقل

جدول أعمالها إليه أيضا، خاصة البند الثامن منه، نظرا لأهميته حيث يتم بموجبه مناقشة الممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة. وكانت اللجنة تتخذ سنويا قرارات بهذا الشأن، ولابد من متابعة تنفيذها انطلاقا من قناعتنا بأن الاحتلال الأجنبي هو انتهاك جسيم لحقوق الإنسان.

رابعا، الشفافية في عمل المجلس، وضمان عدم إدراج مشاريع حول دول بعينها بذريعة حماية حقوق الإنسان فيها لأسباب سياسية.

خامسا، أهمية اتخاذ المجلس إجراءات بشأن منع الإساءة للأديان وتشجيع الحوار بين الحضارات والتسامح الديني.

سادسا، إن التعهدات التي تم تقديمها إلى بعض الأطراف بتلبية شواغلها والتي لم يتم التوافق حولها لا تُعتبر بأي شكل من الأشكال بديلا عن الآليات التي تم اعتمادها في هذا القرار.

في الختام سيدي الرئيس، يؤكد وفدي لكم تعاونه الكامل معكم لتعزيز وحماية حقوق الإنسان كما يجب أن تكون، من خلال الحوار والتعاون الدولي وليس لتحقيق مصالح سياسية ضيقة لبعض الأطراف.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): ترحب اليابان بإنشاء مجلس حقوق الإنسان. ونهنئكم، سيدي الرئيس، ونهنئ الرئيسين المشاركين بذلك الانجاز الهام، ونشكركم على جهودكم الدؤوبة لتحقيقه.

اقترحت اليابان، بغية إنشاء هيئة فعالة حقا لحقوق الإنسان، أن يكون المجلس الجديد لحقوق الإنسان هيئة رئيسية، ينتخب أعضاؤها بأغلبية ثلثي الأصوات. ويشعر وفدي بالأسف لأن تلك العناصر لم تبرز في النص النهائي. وكما تقرون أنتم نفسكم، سيدي الرئيس، لا يبلغ النص درجة الكمال. وهو لا يُرضي الجميع إرضاء تاما، وذلك أمر مستحيل. ولكن النص يوفر أساسا جيدا وقابلا للتطبيق تعزز عليه آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهي آلية تشكل تحسنا واضحا وهاما على الآلية السابقة. وعلى ذلك الأساس، صوتت اليابان مؤيدة للقرار.

وتواجه الدول الأعضاء الآن مهمة جديدة، هي ضمان أن يكون مجلس حقوق الإنسان الذي أنشئ حديثا هيئة فعالة وموثوقا بها. وتحقيقا لتلك الغاية، يتسم العمل التحضيري لتشغيل المجلس بأهمية حيوية، ويود وفدي أن يناشد جميع الدول الأعضاء المشاركة الفعالة في ذلك العمل.

وتتوقع اليابان، خلال التحضير، ترسيخ ممارسات وآليات لتعزيز مصداقية عضوية مجلس حقوق الإنسان. ويمكن أن يشمل هذا، على سبيل المثال، تقديم المرشحين الساعين إلى عضوية المجلس تعهدا خطيا قبل الانتخاب بحيث تتمكن الدول الأعضاء من دراسة التعهد وأخذة في الاعتبار تماما لدى الإدلاء بأصواتها. كما أن اليابان ستحاول أن تستكشف بهمة إمكانيات تعزيز مصداقية مجلس حقوق الإنسان بينما نناقش نظامه الداخلي الجديد. وإضافة إلى ذلك، يحدونا الأمل في أن يبدأ استعراض مركز المجلس في غضون خمسة أعوام في وقت مبكر.

وستولي اليابان، في انتخابات أعضاء مجلس حقوق الإنسان، اعتبارا كاملا لحالة حقوق الإنسان وسجل كل مرشح، وفقا لنص القرار. واليابان، شأنها شأن بعض الدول الأعضاء التي أوضحت نيتها بالفعل، ستدلي بأصواتها للمرشحين الملتزمين بتطبيق أعلى المعايير فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها والساعين سعيا جادا إلى تحقيق تلك المعايير. ولن تصوت اليابان للمرشحين الذين نرى أنهم يرتكبون انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الذين يخضعون لجزاءات مجلس الأمن لأسباب تتصل بحقوق الإنسان.

فنأمل أن يكون اليوم يوما للنصر في تاريخ تعزيز حقوق الإنسان العالمية.

السيد دنيسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد صوت الاتحاد الروسي مؤيدا مشروع القرار A/60/L.48. ونؤمن أن مشروع القرار، بالرغم من أنه بعيد عن الكمال، يشكل نتيجة لبحث بالغ الصعوبة عن حل توافقي، وهو أمر ضروري لضمان أن نرسي الأساس للتحسن النوعي في جهود المنظمة بشأن حقوق الإنسان وأن نزيل ازدواج المعايير والانتقائية والتسييس في ذلك المجال.

ونعتبر هذا القرار مجرد أساس، أو نقطة بداية، لأنشطة الهيئة الجديدة لحقوق الإنسان. وهنا، ينبغي أن نشير إلى الفقرة ١٠٠ من المرفق الخامس للنظام الداخلي للجمعية العامة، التي تنص على أن ''إنشاء الهيئات الجديدة لا ينبغي أن يتم إلا بعد نظر مليٍّ في الأمر''.

وقد أوضحنا في العديد من المناسبات وفي مختلف المنتديات أن العديد من الأحكام الواردة في مشروع القرار المتعلق بمجلس حقوق الإنسان أحكام غامضة ومشكوك في قيمتها. وتلك هي الحالة على وجه الخصوص مع الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار، التي تنص على أن عضوية المجلس ستقتصر على ولايتين متتاليتين. ومن الواضح أن هذا الحكم يخالف المبدأ المحدد في الميثاق فيما يتعلق بالعضوية العالمية للمنظمة، التي وفقا لها يمكن لكل دولة عضو أن تقدم ترشيحها للانتخاب لأي هيئة في منظومة الأمم المتحدة. وسيسترشد الاتحاد الروسي بذلك المبدأ خلال انتخاب المرشحين لمجلس حقوق الإنسان ويأمل أن تحدد الدول الأخرى مواقفها بشأن الترشيحات للمجلس على أساس كل حالة معينة وطابع البلدان المرشحة المعنية.

وإضافة إلى ذلك، إن القرار ليس واضحا بالكامل فيما يتعلق بعضوية المجلس التي، ''تقرر فتحها أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة'' ولكن، في الوقت نفسه، مشروطة بمعايير معينة. ونأمل أن يقوم المجلس نفسه – وخاصة حينما ينشئ العلاقة التنظيمية والإجرائية مع الجمعية العامة – بتصويب أكثر أحكام القرار غموضا بالقدر الممكن.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالانكليزية): لقد صوت وفد مصر مؤيدا مشروع القرار A/60/L.48، الذي ينشئ مجلس حقوق الإنسان، مجددا بوضوح التأكيد على اقتناعنا القوي بأن هناك حاجة إلى إنشاء هيئة فرعية جديدة وحيوية للجمعية العامة للتعامل بشكل ناجح ومطرد مع مسائل حقوق الإنسان على أساس التعاون والحوار. وبتلك الروح يود وفدي أن يوضح فهمه لبعض أحكام القرار.

أولا، يمثل مجلس حقوق الإنسان هيئة فرعية للجمعية العامة، ويجب عدم المساس بتلك الصلة المؤسسية. ولذا، فإن تفسيرنا يتمثل في أنه ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يقدم جميع توصياته وقراراته إلى الجمعية العامة للنظر فيها، وفقا للنظام الداخلي الواجب التطبيق لتلك الهيئة العالمية.

ثانيا، سيتمسك مجلس حقوق الإنسان بالمبادئ الأساسية مثل المساواة في السيادة بين الدول، واحترام سلامة أراضيها والحق في تقرير المصير للشعوب التي ترزح تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي. وينبغي أن يعمل المجلس بشكل دؤوب على تعزيز احترام تلك المبادئ والتطبيق الكامل لها.

ثالثا، ينبغي للمجلس، أثناء مزاولة عمله، أن يضمن الالتزام الأساسي باحترام الخلفيات الثقافية والدينية والاجتماعية لمختلف الشعوب والمجتمعات. وفي ذلك الصدد، نفسر معنى مصطلح ''أعلى المعايير'' الوارد في الفقرة ٩ من منطوق القرار بأنها المعايير المعترف بها دوليا والمتفق عليها بشكل جماعي من جانب جميع الدول.

رابعا، ينبغي أن يشكل تعليق حقوق العضوية على النحو الوارد في الفقرة ٨ – بالرغم من أنها مستمدة من الفقرة ٢، المادة ١٨ من الميثاق – تطبيقا استثنائيا على هذه الهيئة وحدها ومقتصرا على حالات الانتهاكات الجسيمة والمستمرة لحقوق الإنسان بالمعنى الحرفي. وينبغي ألا تمثل هذه الحالة سابقة من شأنها أن تشكل أساسا لانتشار تلك الممارسة في مختلف هيئات الأمم المتحدة.

خامسا، يؤيد وفدي تأييدا تاما تعليل التصويت الذي أدلى به ممثل اليمن بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ويتمثل فهمنا للفقرة السابعة من ديباجة القرار في أنها تستلزم مسؤولية الدول والمنظمات الدولية عن كفالة الاحترام الكامل للأديان والأنبياء، ونشدد على مسؤولية مجلس حقوق الإنسان ومسؤولية الجمعية العامة عن ضمان أن تتحمل جميع الدول مسؤولياتها في ذلك الصدد.

واختتم بياني بالإعراب لكم، سيدي الرئيس، وللرئيسين المشاركين عن تقديرنا العميق على ما بذلتموه من جهود دؤوبة في عملية تتسم بالشفافية وشاملة لجميع الأطراف، وفي الإنجاز المخلص لولايتكم على النحو الوارد في الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠).

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن حكومة دولة إسرائيل، أود أن أعرب عن صادق تقديري لكم، سيدي الرئيس، على جهودكم وقيادتكم في إدارة هذه المداولات الحساسة جدا والمعقدة بشأن إنشاء مجلس فعال لحقوق الإنسان. وأود أن أثني أيضاً على السفيرين كومالو وآرياس لإسهامهما القيِّم في ذلك الجهد.

بعد نصف قرن من إنشاء لجنة حقوق الإنسان، شرع الأمين العام بشجاعة في عملية مؤلمة، وإن كانت ضرورية، لإصلاح جوهري لمنظومة الأمم المتحدة ومعالجة أوجه القصور القائمة في لجنة حقوق الإنسان. لقد وفر تقريره وتوصياته القاطعة إطاراً واضحاً لفهم التحديات الكبرى والمشاكل الحادة التي تواجه تلك الهيئة اليوم، وفي مقدمتها ''تدني مصداقية'' و ''تناقص مشروعية'' اللجنة، وهو أمر ملموس بشدة في بلدي، وأصبح سمة لتلك الهيئة في نظر مواطنينا بصفة عامة، للأسف.

والأمم المتحدة التي ولدت من أنقاض الحرب العالمية الثانية ورمادها، وفي طليعتها لجنة حقوق الإنسان، كان الغرض منها أن تكون شعاعاً يبث العزم والأمل، ويعيد الروح الإنسانية إلى الجنس البشري ويضمن احترام وعد ''ألاَّ يتكرر ما حدث أبداً''. وديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تقر بأن أساسه يرسخ في الأعمال الوحشية التي اهتز لها ضمير البشرية.

والشعب اليهودي يهتم اهتماماً خاصاً بوعد الأمم المتحدة بحماية حقوق الإنسان والحريات. ومنذ ثلاثة آلاف سنة، عَلَّمَتنا التوراة ''لا تميل إلى صاحب الجبروت، وكن باراً بجارك'' و ''الغريب الذي يقيم معك اعتبره من أهلك، وأَحِبه كما تحب نفسك''.

والإعلان العالمي لحقوق الإنسان يحمل أفكاراً مماثلة:

''يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق. وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء'' (القرار ٢١٧ ألف (د-٣) المادة ١).

''لكل إنسان حق التمتع بكل الحقوق والحريات الواردة في هذا لإعلان ... دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر'' (المرجع نفسه، المادة ٢).

ومن بين آبائه المؤسسين ومن أبرز دعاته في عام ١٩٤٦، حتى قبل إنشاء دولة إسرائيل، كان هناك زعماء يهود بارزون وحائزون على جائزة نوبل، مثل رينيه كاسين، الذين ساعدوا في بناء صرح القيم والأخلاق. ورؤية الأمم المتحدة كانت رؤيتنا.

تلك هي المبادئ التي تعتنقها دولة إسرائيل. لذلك، وبأسف عميق، شهدنا إفساد تلك المثل العليا في الوكالة الرئيسية للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، أي لجنة حقوق الإنسان، على مدى عقود. وعوضاً عن المساواة، عانينا من التمييز. وعوضاً عن التسامح، عانينا من العنصرية والإبعاد. وعوضاً عن الكرامة الإنسانية، عانينا من مهانة الكيل بمكيالين التي لا تطبق إلا على الدولة اليهودية.

ولذلك، شاركت إسرائيل مشاركة وثيقة في المفاوضات الرامية إلى إنشاء مجلس لحقوق الإنسان يتصف بالمسؤولية والكفاءة المهنية والقدرة على البقاء، بما يجدد الثقة العامة ويعيد المصداقية والمشروعية.

وللأسف، فإن قرار اليوم لا يرقى كثيراً إلى الأهداف التي ستمكن المجلس من الرقي إلى مستوى تلك المثل العليا. فالقرار ينطوي على إغفال مقلق لأكثر من عنصر، بما في ذلك غياب المعايير الكافية للعضوية، وهو ما ينذر بخطر ألاَّ يكون المجلس الجديد أفضل كثيراً من سابقه.

وإسرائيل تعتقد أن على الجمعية العامة ألا تسمح للمسؤولين عن فشل لجنة حقوق الإنسان أن يقودوا المجلس إلى نفس الطريق. وفي حقيقة الأمر، فإن الفشل الذريع يتطلب تغييراً جذرياً. وللأسف، فإن هذا التغيير لا يبدو ظاهراً للعيان اليوم.

وإسرائيل، مع آخرين، كانت تأمل في تفادي التصويت على هذا القرار، الذي كان حرياً أن يُعتمد بتوافق الآراء. مع ذلك، وفي هذه المرحلة، غفل هذا القرار عن تناول بعض الشواغل الأساسية، كما ورد في الرسائل التي وزعتها وفود عديدة والتعليلات التي أُدلِي بها اليوم. وعليه، فقد اضطرت إسرائيل للتصويت ضده، مع الأسف.

وإذ أختتم بياني، وبإذنكم، سيدي، أود أن أضيف حاشية شخصية. أعتقد أنني سأكون مقصراً إن لم أعرب لكم عن إعجابي بما أبديتموه من جهد وطاقة وحماس في إطار المساعي الرامية إلى ضمان أن يحظى المجلس الجديد بالمصداقية وأن يكون قادراً على البقاء. لقد أديتم هذا العمل بتراهة تامة وأمانة مشهودة. وإننا نأسف فحسب لأن المحصلة النهائية قَصُرت عن تمكيننا من التصويت لصالح النتيجة النهائية.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): صوَّت وفد إندونيسيا لصالح مشروع القرار، لأننا نعتبر أنه يمثل حلاً توفيقياً ومعقولاً، وذلك، سيدي، بفضل ريادتكم ومقدرتكم، وبمساعدة من الرئيسين المشاركين المقتدرين، السفير آرياس، من بنما، والسفير كومالو، من جنوب أفريقيا.

والقرار لا يلبي كل تطلعاتنا ولا يعالج كل شواغلنا تماماً، ولا شك أنه لا يرضي الدول الأعضاء الأخرى بشكل كامل أيضاً. غير أن القرار في مجموعه ينبغي أن يوفر أساس آلية لحقوق الإنسان أفضل من سابقتها.

وهذا القرار ثمرة جهودنا الجماعية، وبالتالي، فإن نجاح تنفيذه مسؤوليتنا جميعاً. وبالمثل، فإن كل دولة من الدول الأعضاء، كبيرة أو صغيرة، غنية أو فقيرة، متقدمة النمو أو نامية، لها نفس الحق في الاستفادة من مجلس حقوق الإنسان حال بدء عمله، لأنه ليس هناك بلد كامل في أدائه في ميدان حقوق الإنسان بأي حال. وعليه، لا بد لنا أن نعمل معاً لضمان أن يلبي المجلس الجديد مختلف احتياجات بناء القدرات والأولويات لدى كل دولة من الدول الأعضاء

من خلال مراعاة أهمية الخصائص الوطنية والإقليمية، والأبعاد التاريخية والثقافية والدينية المختلفة لتلك الدول.

وإذ انطلقت مساعينا الجماعية من رغبتنا المشتركة في معالجة أوجه قصور لجنة حقوق الإنسان، يطيب لوفدي أن يؤكد في هذه المرحلة أن عمل المجلس ينبغي أن يكون أميناً إزاء المبادئ التي اتفقنا عليها– العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية لدى النظر في مسائل حقوق الإنسان – من خلال معالجة كل حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، بطريقة تتسم بالعدل والإنصاف، مع تلافي الكيل بمكيالين والتسييس. ووفدي يفهم أنه في غياب الإشارة الصريحة في القرار إلى أساليب عمل المجلس لمعالجة حالات قطرية بعينها، ينبغي أن تطبق تلك المبادئ أيضاً بالكامل وأن تنعكس في أساليب عمله ونظامه الداخلي.

ويود وفدي أيضاً أن يسجل فهمه فيما يتعلق بالمركز الهرمي للمجلس داخل منظومة الأمم المتحدة وعلاقته بالهيئات الأخرى للمنظمة. وحيث أنه هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، يتعين على المجلس أن يقدم توصياته بشأن المسائل التي تقع في نطاق ولايته إلى الجمعية العامة، وألا يقدم توصياته إلى هيئات الأمم المتحدة الأخرى إلا من خلال الهيئة الأم.

وأخيراً، يود وفدي أن يشير إلى خطورة ما حدث نتيجة لنشر وإعادة نشر رسوم كرتونية تسخر من النبي محمد في عدد من الصحف مؤخراً. وفي ذلك الصدد، يؤيد وفدي تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل اليمن باسم بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي. إن ذكر تلك المسألة في بيانكم، السيد الرئيس، عندما عرضتم مشروع القرار في وقت سابق يبرز أهمية عمل المجلس بخصوص المسألة. ويدرك وفدي أن إحدى مهمات المجلس تتمثل في اتخاذ التدابير للحيلولة دون تكرار تلك الحادثة المؤسفة، ولوضع استراتيجية لزيادة تعزيز فهم واحترام مختلف القيم الدينية والثقافية لجميع الدول والمجتمعات. وسيكون الغرض من ذلك، من بين جملة أمور، كفالة ممارسة حرية التعبير بطريقة تتسم بالمسؤولية وضمن نطاق الحدود المنصوص عليها في قانون حقوق الإنسان الدولي المعترف به عالميا.

السيد اليوسفي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفدي باتخاذ القرار ٢٥١/٦٠ المنشئ لمجلس حقوق الإنسان حسبما قرره رؤساء دولنا وحكوماتنا في اجتماع قمة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وقد سعت الجزائر، بتصويتها لصالح القرار، إلى إعادة تأكيد التزامها بقضية جميع حقوق الإنسان العالمية والمستقلة وغير القابلة للتصرف، بالإضافة إلى تمسكنا بالقيم والمبادئ العالمية التي يرتكز عليها ميثاق الأمم المتحدة وتعددية الأطراف.

ويعتقد وفدي أننا اعتمدنا نصا متوازنا لأنه يتضمن عناصر تمكننا بالتدريج من بلوغ هدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان على أساس نهج مترسخ في الحوار والتعاون يكفل للجمعية العامة سلطتها. والجمعية، التي أنشئ المجلس في إطارها، هي أكثر الهيئات تمثيلا. ونعتقد أن نظامها الداخلي سيمكّن المجتمع الدولي من تحقيق الموضوعية اللازمة في هذا المجال الحساس، وكذلك من تجاوز المشاكل المرتبطة بالممارسة السابقة المتسمة بالتسييس والانتقائية والكيل بمكيالين والممارسات في مجال حقوق الإنسان.

وثمة عدد من العناصر التي كان وفدي يتعشم، شأنه شأن وفود عديدة أخرى، أن يراها مدرجة في القرار، ومنها بالتحديد، إشارة صريحة إلى حق الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو للاحتلال الأجنبي في تقرير المصير.

ونشارك أيضا في تأييد البيان الذي أدلى به سفير اليمن باسم منظمة المؤتمر الإسلامي.

إن تمسكنا بتعددية الأطراف أفضى بالطبع إلى قبول الحلول التوفيقية. وطوال عملية التفاوض، تمسكت الجزائر تمسكا صارما بمبدأ الحلول التوفيقية الضروري.

ونود أن نتقدم بالتهنئة الخالصة إليكم، السيد الرئيس، وكذلك إلى الرئيسين المشاركين – السفير أرياس ممثل بنما والسفير كومالو ممثل جنوب أفريقيا – والى أعضاء مكتب الرئيس، لأنكم لم تدخروا جهدا لتأمين هذا الانجاز الهام. وأخيرا، تقف الجزائر على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء على بلوغ الأهداف النبيلة التي حددها القرار.

السيد عريفي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): لقد صوت وفدي لصالح مشروع القرار A/60/L.48 لأننا نعتقد أنه نص توفيقي يمهد لتوازن ضعيف بين المواقف المتباينة أحيانا للدول الأعضاء.

ويؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا جنوب أفريقيا واليمن، على التوالي، باسم المجموعة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

لقد جاء القرار المتخذ قبل قليل نتيجة جهود مشتركة لجميع الدول لتقوية مجموعة الصكوك الدولية في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وكان القرار أيضا استجابة للنداء الذي وجهه رؤساء الدول والحكومات في اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥.

وفي ذلك الصدد، يسرني بصورة خاصة أن أهنئكم، السيد الرئيس، تهنئة حارة على جهودكم التي لا تكل وتضحياتكم. وأود أيضا أن أهنئ الميسرين وكل الوفود التي ساهمت في تحقيق هذه النتائج.

إن المملكة المغربية شاركت بنشاط سواء في المفاوضات التي أجريت بشأن وثيقة اجتماع القمة أو بشأن القرار. وقد أظهرنا دائما رغبتنا في المساهمة في إنشاء مجلس لحقوق الإنسان. وطوال العملية السياسية بأكملها، أكدنا من جديد اعتقادنا أن هذه الهيئة ستكون إطارا فعالا وملائما لتعزيز المنجزات الدولية في مجال حقوق الإنسان ولتقوية توافق الآراء الدولي في هذا المجال.

وعلاوة على ذلك، ما برح المغرب متمسكا بكل الصكوك والاتفاقيات ذات الصلة في هذا الميدان. وقد وقفنا بثبات وراء إنشاء مجلس لحقوق الإنسان يتمتع بالفعالية والقدرة على معالجة الأعمال السابقة للجنة حقوق الإنسان. ونعتقد أن تقوية إنفاذ القانون تمثل بحق أفضل ضمان لتحقيق التنمية المستدامة للأفراد ولمجتمعات بأسرها.

إن حكومة المملكة المغربية، مستلهمة تلك الروح ومسترشدة بالرغبة في تعزيز واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، تود أن تساهم في بلوغ أهداف المجلس. لذلك سنرشح أنفسنا للمشاركة في المجلس المنشأ حديثا. ونعول على دعم الدول الأعضاء المتفانية لحماية حقوق الإنسان.

السيد وستمورلند (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): إننا بالتأكيد مسرورون جدا اليوم لأننا اضطلعنا أخيرا بالولاية التي أناطها رؤساؤنا بنا في اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥. والقرار الذي اتخذناه من فورنا، بعد أشهر عديدة من المفاوضات المكثفة، يقدم إطارا متينا ويحرك عملية إنشاء هيئة لحقوق الإنسان جديدة ومحسنة تتحلى بالمصداقية، هيئة أكثر موضوعية وفعالية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، استنادا إلى التعاون والحوار.

وماليزيا أيضا تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل اليمن باسم منظمة المؤتمر الإسلامي، في ما يتعلق بالحاجة إلى الحوار والتفاهم بين الحضارات والثقافات والأديان في سبيل تعزيز التسامح والاحترام للأديان والمعتقدات وحرية ممارستها.

وعلى غرار وفود عديدة أخرى، نتقبل واقع أن القرار لا يعبر عن جميع اهتماماتنا ورغباتنا. ونقر أيضا بأنه ما من بلد أو مجموعة بلدان حصلت على كل ما أرادته من القرار. ومع العديد من الآراء المتباينة المعرب عنها وشتى الصياغات التي قدمت لإنشاء مجلس حقوق الإنسان أثناء المناقشات والمفاوضات على مدى الأشهر العديدة الماضية، فإننا نعتقد أن القرار تمكن من تحقيق توازن دقيق وتقديم حل توفيقي مقبول لاختلافاتنا ومواقفنا الأساسية. وانطلاقا من ذلك صوتت ماليزيا لصالح النص.

ونود أن نشيد بكم، السيد الرئيس، وبالرئيسين المشاركين أيضا – السفير كومالو ممثل جنوب أفريقيا والسفير أرياس ممثل بنما – على هذا الانجاز التاريخي، وكذلك على جهودكم، السيد الرئيس، التي لا تكل وتفانيكم، طوال العملية بأكملها، التي أدرتموها بطريقة شفافة وشاملة ومفتوحة.

السيد هانسن (آيسلندا) (تكلم بالانكليزية): تدلي آيسلندا بالملاحظات التالية على القرار الخاص بإنشاء مجلس لحقوق الإنسان المتخذ في وقت سابق من هذا اليوم.

إن إنشاء مجلس حقوق الإنسان يعني الوفاء بواحدة من أكبر المهمات التي كلف رؤساء الدول في اجتماع القمة عام ٢٠٠٥ الجمعية العامة بتنفيذها.

وإننا إذ ندرك أن إنشاء المجلس هنا اليوم جاء نتيجة لمفاوضات طويلة وصعبة، نرى أنه كان من المحتم التوصل إلى حلول توفيقية. والواقع أنني أشعر بالاضطرار إلى تسجيل خيبة الأمل لأن النتيجة النهائية لا تصل إلى مستوى المطامح الواردة في النهج الواضح القائم على المبادئ الذي اقترحه الأمين العام في تقريره الأصلي.

وأيدت آيسلندا القرار لأن البديل المتمثل في العودة إلى اللجنة غير مقبول ولن يحقق مصلحة حقوق الإنسان. وعلى الرغم من تحفظاتنا، وجدت آيسلندا أيضا تشجيعا في آراء المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، مثل هيئة العفو الدولية.

ويمثل مركز المجلس بصفته هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة خطوة للأمام، ونتطلع إلى استعراض مركزه في غضون السنوات الخمس القادمة بغية رفعه إلى جهاز رئيسي للأمم المتحدة. ونسلم كذلك بأن عقد اجتماعاته على نحو أكثر تواترا سيجهزه على نحو أفضل لمعالجة المسائل الملحة لحقوق الإنسان.

ويحافظ القرار أيضا على نقاط القوة الرئيسية في اللجنة، بما فيها نظامها الفريد للخبراء المستقلين المعروف باسم ''الإجراءات الخاصة''، وكذلك الترتيبات والممارسات الهامة لمشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمالها.

ومنذ البداية كانت آيسلندا تؤمن إيمانا راسخا بأن تكوين المجلس ونوعية عضويته سيكون لهما أثرهما على أسلوب عمل المجلس وموثوقية أعماله. وما زلنا نتمسك بهذا الرأي. والواقع أن آيسلندا لن تصوت لصالح أي بلد مرشح مفروضة عليه من مجلس الأمن جزاءات لأسباب تتعلق بحقوق الإنسان، أو أي بلد يعتبر أنه يرتكب انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان.

السيد الرئيس، أود أن أشكركم وكذلك الرئيسين المشاركين، السيد كومالو سفير جنوب أفريقيا والسيد أرياس سفير بنما، على جهودكم الدؤوبة وتصميمكم على الوصول بعمليتنا الطويلة إلى خاتمة ناجحة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على مساعيه في سياق هذه العملية.

السيدة هاسته (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلمت بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا أن أشيد بكم لإتمامكم الولاية الهامة الصعبة التي أنيطت بكم. ونود كذلك أن نشيد بالممثلين الدائمين لجنوب أفريقيا وبنما لدورهما في

قيادة وتيسير المفاوضات النشطة التي جرت بشأن إنشاء الهيئة الجديدة لحقوق الإنسان.

وكنا نفضل لو أن القرار المتعلق بإنشاء مجلس حقوق الإنسان قد اعتمد بتوافق الآراء. وبالنظر إلى أن وفدا واحدا، وهو وفد الولايات المتحدة، اختار أن يطلب إجراء تصويت وأن يتصرف ضد إرادة الغالبية العظمى من أعضاء المنظمة، واجهنا حالة لم تكن بالضرورة مرغوبة لوفدنا. ولهذا قررنا الامتناع عن التصويت على مشروع القرار، نظرا لشواغلنا وتحفظاتنا على عدد من الأحكام الواردة فيه. وأود، تعليلا لموقفنا، أن أتقدم بالتعليقات التالية.

أولا، نحن نولي أهمية كبيرة لجهود المجتمع الدولي لتعزيز الحوار وتوسيع نطاق التفاهم فيما بين الحضارات، والثقافات، والأديان، وكفالة العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية في النظر في مسائل حقوق الإنسان، والقضاء على ازدواج المعايير والتسييس في أعمال المجلس الجديد، كما تم التسليم بذلك بحق ودون لبس أو غموض في القرار. ونرى أن هذه هي المعايير التي يلزم على المجلس أن يتقيد بها في أعماله المقبلة من أجل تجنب العيوب التي عانت منها اللجنة.

ثانيا، نؤمن إيمانا راسخا بأن المجلس، بصفته هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، ينبغي عند الاقتضاء أن يقدم تقاريره وتوصياته وقراراته فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان إلى الجمعية العامة وحدها.

ثالثا، المجلس مسؤول عن جملة أمور منها معالجة حالات انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات الصارخة المنهجية. وكانت هذه واحدة من المسؤوليات الرئيسية للجنة حقوق الإنسان لمدة ستة عقود تقريبا. وكما يعلم الجميع، كانت تلك الولاية الواسعة تنفذ في المقام الأول على أساس اعتبارات سياسية، دون أي اهتمام هادف فيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان أو التأثير فيما يتعلق بها. ويتطلب ذلك الواقع أن تحدد بوضوح المعايير التي يجري على أساسها تعيين حالة من حالات الانتهاك. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يُنظر في اتخاذ أي من قرارات خاصة ببلدان معينة إلا بعد استنفاد كل وسائل التعاون، وينبغي ضمان تجنب التسييس وازدواج المعايير.

رابعا، نوافق على أن عضوية المجلس ينبغي أن تكون مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وعلى أنه ينبغي انتخاب أعضاء المجلس مباشرة وبصفة فردية بغالبية أعضاء الجمعية العامة، على أساس التوزيع الجغرافي. إلا أنه يقلقنا أن تعليق الحق في العضوية في المجلس، حتى بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس، قد تستخدمه بعض الدول كذريعة في محاولات ذات دوافع سياسية لخدمة مصالحها الوطنية. ولهذا نرى أنه ينبغي إعطاء المصطلح المحدد في القرار بعبارة ''الانتهاك الصارخ المنهجي لحقوق الإنسان'' تفسيرا واضحا لا خلاف عليه.

خامسا، كنا نفضل لو أن تواتر ومدة اجتماعات المجلس كانا أكثر تحديدا وأفضل تفصيلا في القرار. ونرى أن هذه المسألة ينبغي أن تعالجها الجمعية العامة على النحو السليم لتجنب التفسيرات المتضاربة والبلبلة التي يمكن أن تحدث في المستقبل.

سادسا، من سوء الطالع أنه على الرغم من الجهود التي بذلتها منظمة المؤتمر الإسلامي وأوجه القلق التي أعربت عنها فيما يتعلق بالممارسات المقلقة القائمة على الخروج على الأديان وإهانة الأنبياء والديانات، فإن المقترحات التي قدمتها منظمة المؤتمر الإسلامي – التي أبدت مرونة كبيرة في صياغتها – لإدراجها في القرار، لم تؤخذ على النحو الواجب في الاعتبار، ولم ترد على النحو السليم في نص القرار. ونرى أن ما هو وراد في النص، مهما كانت أهميته، لا يفي بأي حال من الأحوال بشواغل البلدان الإسلامية.

وفي الختام، نأمل مخلصين أن ينجح مجلس حقوق الإنسان الجديد في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم.

السيد فيرار (سانت فينسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالانكليزية): ترحب الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية باعتماد مشروع القرار المنشئ لمجلس حقوق الإنسان اليوم. ويسرنا أننا وصلنا إلى نتيجة بعد شهور عديدة من المداولات والمناقشات والمفاوضات.

ونود أن نهنئ الرئيسين المشاركين للمشاورات العامة، السفيرين آرياس وكومالو، بالعمل الشاق الذي اضطلعوا به طوال العملية. السيد الرئيس، تستحقون منا الثناء على جهودكم، ولا سيما على صبركم ودبلوماسيتكم البارعة في التوصل إلى نص توفيقي، أمكن أن يحظى باتفاق واسع النطاق.

وكان من الجلي أن من المستحيل تلبية كل المصالح المختلفة، والوفاء بطلبات كل الجهات. ويتعين، بحكم طبيعة العملية التعددية، التوصل إلى حلول توفيقية وتقديم تنازلات. ونأسف لأنه لم يكن بالمستطاع اتخاذ القرار بتوافق الآراء.

ومن جانبنا، سعت الجماعة الكاريبية إلى إنشاء مجلس يكون شاملا للجميع ومفتوحا لمشاركة كل الدول، ويعمل بصفته آلية تعاونية لتعزيز حقوق الإنسان، ويكون أداة لتعزيز التعاون الحقيقي لبناء القدرات والمساعدة المتبادلة. وتحقيقا لهذه الغاية، ساهمت بلدان الجماعة الكاريبية إسهاما بنّاء، فيما أعتقد، طوال المشاورات، وقدمت عدة مقترحات كنا نعتقد أنها ستقدم إسهاما إيجابيا في تعزيز جهاز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتيسير مشاركة كل الدول الأعضاء في المجلس، بما في ذلك البلدان الصغيرة كبلداننا. وفي حين أن عددا من مقترحاتنا بشأن مسائل تهمنا لم يجد طريقه إلى النص، قررنا توخيا للمرونة والحل التوفيقي أن نؤيد نصكم، سيدي الرئيس.

ونتوقع أن يعمل المجلس الجديد بطريقة لا تتبع التسييس والانتقائية اللذين جردا لجنة حقوق الإنسان من موثوقيتها، وألا يطبق معايير مزدوجة، وأن تجري إجراءاته بروح تعاونية؛ وأن يسعى دائما بصدق وموضوعية وبطريقة متوازنة إلى تعزيز إعمال كل حقوق الإنسان لجميع الشعوب في جميع الأماكن. وإلا، ستكون أعمالنا قد ضاعت هباء.

السيد باهيموكا (كينيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أستهل كلمتي بالإعراب عن عميق امتنان وفدي لكم ولفريقكم للجهود التي لا تكل التي وجهتنا بنجاح طوال الأشهر الخمسة الأخيرة من المفاوضات الرامية إلى إنشاء مجلس حقوق الإنسان. وتود كينيا أن تشكر الأمين العام على طرحه علينا في العام الماضي اقتراحه الثاقب البصيرة للاستعاضة عن لجنة حقوق الإنسان بمجلس لحقوق الإنسان يكون أكثر فعالية وأقل تسييسا.

ونظرا للمجموعة الواسعة من الآراء المتباينة التي برزت في أثناء المشاورات غير الرسمية، من الجدير بالثناء الكثير أن الرئيس وفريقه استطاعوا أن يخرجوا بنص توفيقي حظي بتأييد واسع من الدول الأعضاء، ولبى إلى حد كبير معظم مصالحها. ولا شك أن كل وفد من وفود الدول الأعضاء كان يفضل أن يعود إلى بلده ''بالكعكة كاملة''؛ ولكننا نعلم جميعا أن هذا في منظمة تضم ١٩١ دولة عضوا لن يكون عمليا ولا ممكنا. ولهذا يسعد وفدي أنه تسنى بروح من التوفيق والتفاهم أن يحصل الجميع على جزء من الكعكة هذا الصباح. ولهذا السبب تشعر كينيا بالامتنان الشديد للرئيسين المشاركين السيد كومالو سفير جنوب أفريقيا والسيد آرياس سفير بنما على الطريقة المقتدرة التي أدارا بها المشاورات غير الرسمية التي توجت بالقرار الذي عرض صباح اليوم.

والنص الذي اعتمدناه يمكن تنفيذه. وهو خطوة كبيرة نحو إيجاد مؤسسة أقوى وأكثر فعالية في تعزيز وحماية

حقوق الإنسان. وهو يمثل تحسينا بالغ الأهمية بالمقارنة بلجنة حقوق الإنسان، وسيقوي قطعا آلية الأمم المتحدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويتضمن النص العديد من العناصر الإيجابية؛ كما أنه يحدث أيضا العديد من التوقعات الجديدة. وهو يقوم على أساس مبدأ أن كل حقوق الإنسان عالمية، وغير قابلة للتصرف، وغير قابلة للتجزئة، ومترابطة، وأنه ينبغي معالجة جميع حقوق الإنسان بطريقة عادلة ومتوازنة وموضوعية. ويؤكد النص على الحوار والتعاون بدلا من المواجهة التي أصبحت السمة المميزة للجنة. وهو يسلم بأن كل حقوق الإنسان متساوية، سواء كانت مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية. وتكفل آلية استعراض النظراء العالمية خضوع جميع الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩١ دولة لفحص متكافئ بشأن سجلها لحقوق الإنسان، والأهم من ذلك، أن يتمسك أعضاء المجلس بأعلى معايير حقوق الإنسان.

وبسبب نقاط القوة هذه، صوتت كينيا صباح اليوم مؤيدة مشروع القرار A/60/L.48 لإنشاء مجلس حقوق الإنسان. إلا أن من المؤسف أنه لم يتسن اتخاذ هذا القرار الهام بتوافق الآراء، كما كنا نود.

ونرى أن هذا اليوم يمثل لحظة حاسمة في كفاح هذه المنظمة لتعزيز حقوق الإنسان. وهو يمثل بداية للانتقال من لجنة حقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان. ولقد كان للجنة طوال السنوات الستين التي انقضت على إنشائها نجاحاتها – صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واعتماد العهدين اللذين يشكلان العمادين الرئيسيين للنظام الحالي لحقوق الإنسان، والآليات الخاصة للجنة. هذه هي الأشياء التي سنظل فخورين بها. إلا أن اللجنة، في العقدين الأخيرين، فقدت موثوقيتها نظرا للخطط الأنانية للدول الأعضاء. ولهذا، أصبح التغيير حتميا إذا أردنا أن نحقق أهداف المنظمة المتعلقة بحقوق الإنسان. ولهذا السبب يشعر وفدي بالفخر الشديد صباح اليوم لأننا استطعنا أن ننهض وأن نحسب ضمن الدول الأعضاء التي جعلت هذا التحول واقعا ملموسا.

وإننا إذ نتحرك قدما نحو إنشاء المجلس، نأمل ألا يغيب عن بالنا الثغرات التي أدت إلى عدم الثقة في لجنة حقوق الإنسان. ويجب أن نسعى مجتمعين إلى جعل المجلس يعمل لصالح المتمسكين بحقوق الإنسان. وستتعاون كينيا من جانبها تعاونا تاما مع الدول الأعضاء الأخرى لإنشاء مجلس يكون أكثر استجابة للتحديات الحالية في الآلية العالمية لحقوق الإنسان.

السيد زانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): يود وفد الصين أن يدلي ببيان لتعليل التصويت على مشروع القرار A/60/L.48 عقب اعتماده.

طلبت إلينا الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر الماضي أن ننشئ بأسرع ما يمكن مجلسا لحقوق الإنسان. وبعد ما يزيد على ٣٠ جولة من المشاورات على امتداد الأشهر الخمسة الماضية، اعتمدت الجمعية العامة في نهاية المطاف القرار المتعلق بمجلس حقوق الإنسان اليوم. وأعلنت رسميا إنشاء المجلس.

وكانت هذه عملية صعبة مليئة بالخلافات والتحديات. ومن أجل الوفاء بالمهمة النبيلة التي أناطها بنا رؤساء الدول والحكومات، بذلت وفود شتى جهودا ضخمة ودؤوبة في أثناء المشاورات. وأبدت روحا حقيقية للاحترام المتبادل في السعي إلى تفاهم مشترك، في الوقت الذي نحت فيه الخلافات جانبا. وشارك الوفد الصيني أيضا بنشاط في المشاورات، وقدم إسهامه الإيجابي الخاص به. وأود، باسم الحكومة الصينية، أن أعرب عن امتناني وتهنئتي لكم سيدي الرئيس، وللرئيسين المشاركين – سفيريّ جنوب أفريقيا وبنما، وسائر الوفود الأخرى.

ويمثل إنشاء مجلس حقوق الإنسان لحظة تاريخية. فمن الآن فصاعدا، سيستعاض عن لجنة حقوق الإنسان بمجلس حقوق الإنسان. وسيتم رفع مستوى هيئة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من لجنة تنفيذية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى جهاز فرعي تابع للجمعية العامة. وسيرفع مستوى مركز حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة.

ويعلق المجتمع الدولي والشعوب في كل أنحاء العالم توقعات عراضا على المجلس. ويأمل الجميع أن يضطلع المجلس بدوره الواجب، وأن يعزز على نحو أنجع كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيد العالمي.

ويقدر الوفد الصيني أن القرار قد أكد من جديد أهمية مبادئ حقوق الإنسان – أي أن من الضروري، عند تعزيز وحماية حقوق الإنسان، احترام الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية لمختلف البلدان والمناطق، وتعزيز الحوار فيما بين الحضارات والثقافات والأديان. ويؤكد القرار أيضا أن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية لا تتجزأ وأنها على قدم المساواة من حيث الأهمية. وينبغي التنويه خاصة بأن القرار يشير مرارا، في فقرات ديباجته ومنطوقه، إلى أن مسألة حقوق الإنسان ينبغي أن تعالج على نحو خال من التحيز والانتقائية تجنبا لازدواجية المعايير والتسييس، وتشجيعا على الحوار التفاعلي الحقيقي والتعاون. ويرى الوفد الصيني أن يُسترشد بالمبادئ السالفة الذكر كمبادئ توجيهية لأعمال المجلس في المستقبل، تفاديا لتكرار المواجهة السياسية التي سادت في لجنة حقوق الإنسان.

إضافة إلى ذلك، يحل القرار ٢٥١/٦٠ مشكلة نقص تمثيل البلدان الآسيوية لأمد طويل في لجنة حقوق الإنسان، وذلك بإعادة توزيع المقاعد الإقليمية استنادا إلى مبدأ التوزيع الجغرافي العادل. وعملا بهذا القرار، سوف يوجه المجلس أعمال مفوضية حقوق الإنسان، على النحو المقرر في قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨. ويبين القرار ٢٥١/٦٠ أن مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال المجلس تنظم وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦. ويؤيد الوفد الصيني العناصر المذكورة آنفا ويعرب عن تقديره لها.

ويود الوفد الصيني الإشارة أيضا إلى أن القرار لا تتجلى فيه بشكل كامل شواغل كثير من البلدان النامية، بما فيها الصين، بالنسبة لبعض المسائل. ذلك أنه، أولا، لا يقدم ضمانات فعالة من المواجهة السياسية التي تسببها القرارات المتعلقة ببلدان محددة، الأمر الذي أصبح مرضا متوطنا من أمراض لجنة حقوق الإنسان. ثانيا، قد يحدث تداخل بين آلية الاستعراض الدوري العالمية التي سينشئها المجلس وبين أعمال الهيئات الأخرى المنشأة بموجب معاهدات والآليات الخاصة المعنية بحقوق الإنسان، الأمر الذي يزيد أعباء الإبلاغ على كاهل البلدان النامية. ثالثا، نفهم أن توصيات المجلس مقصورة على الجمعية العامة، وأنها لا تنطوي على آثار بالنسبة لهيئات الأمم المتحدة الأخرى. وسوف تبدي الصين ملاحظة أخرى بشأن تلك الشواغل خلال مشاورات أخرى بعد إنشاء المجلس.

وتعلق الحكومة الصينية دائما أهمية كبرى على مسألة حقوق الإنسان. ومع قيام الصين بتعزيز حقوق الإنسان الخاصة بشعبها وحماية تلك الحقوق، فهي تضطلع بدور نشط في التعاون والحوار الدوليين بشأن حقوق الإنسان وتدعمهما. ونحن نحبذ اضطلاع الأمم المتحدة بدور أكبر في مجال حقوق الإنسان. لذلك تؤيد الصين إنشاء مجلس حقوق الإنسان استنادا إلى الوثيقة الختامية كما تؤيد الارتقاء بمركز حقوق الإنسان في أعمال منظمتنا.

وسوف يستمر إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في المستقبل بإنهاء أعمال لجنة حقوق الإنسان وإنشاء

مجلس حقوق الإنسان. وتعرب الصين عن استعدادها للأخذ بنهج يتسم بالنشاط والانفتاح، وبالتعاون عن كثب مع سائر الأطراف، وبأداء دور فعلي في أعمال المجلس من أجل كفالة أن يقوم هذا الجهاز المعني بحقوق الإنسان حقا بوضع حد للمواجهة وتعزيز الحوار والتعاون، محققا بذلك تقدما سريعا نسبيا وسليما في مجال حقوق الإنسان، تلك القضية السامية التي تدعو إليها بحرارة شعوب جميع البلدان.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): أود باسم أوروغواي وباراغواى وبناما وغواتيمالا وكولومبيا والبرازيل أن أتوجه لكم بالتهنئة يا سيدي وللرئيسين المشاركين، السفير ريكاردو أرياس والسفير دوميساني كومالو، على ما أبديتموه من صمود وما أحرزتموه من نجاح في العمل طوال فترة الأشهر الخمسة الماضية.

منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن طريق الاقتراع منذ قرابة ٦٠ عاما والدول تدمج في نظمها القانونية آليات تضمن حماية حقوق الإنسان وإعمالها. ويمثل ذلك إنجازا كبيرا وتوطيدا للمعايير التي يقوم عليها المجتمع المعاصر. وقد تحقق التقدم المحرز حتى الآن نتيجة لما بُذل من جهود مضنية. ورغم ذلك فقد تغلب على الصعاب بكافة أشكالها تصميمنا على النهوض بمعايير العيش ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان.

ويمثل إنشاء مجلس حقوق الإنسان عوضا عن لجنة حقوق الإنسان تحولا فاصلا في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ولكنه لا يمكن أن يعدّ غاية في حد ذاته. فالمجلس الجديد جزء من عملية بدأت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولا يمكن أن يغفل الإنسان، على سبيل المثال، عن أن أعضاء اللجنة القديمة لحقوق الإنسان التي كثيرا ما يوجه إليها الانتقاد سيكونون في نهاية المطاف هم نفس الأعضاء في المجلس الجديد. ورغم ذلك يتعين إعادة تشكيل للنهج الذي تنتهجه الدول إزاء حقوق الإنسان.

وقد كانت العملية التفاوضية التي أدت إلى مشروع القرار النهائي الذي قدمه رئيس الجمعية العامة في ٢٣ شباط/فبراير معقدة وشديدة الالتواء في بعض الأحيان. وتغلبت جهود الأعضاء جميعا وإصرارهم على العوائق، مما أتاح بلوغ ما أراده رؤساء دولنا وحكوماتنا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وتعرب أوروغواي وباراغواي وبنما وغواتيمالا وكولومبيا والبرازيل عن تأييدها الراسخ للقرار الذي اتُخذ صباح اليوم. ونؤكد مجددا أن المجلس الجديد، مع احتفاظه بالعناصر الإيجابية للجنة الحالية، يشكل خطوة للأمام نحو تعزيز أجهزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والنهوض بتلك الأجهزة.

ومع أن المجلس، كما سلفت الإشارة، إنجاز هام، إلا أنه لا يخلو من أوجه للقصور نرجو أن تصوّب من خلال الممارسة اليومية للهيئة الجديدة. وقد أعربت الوفود عن آرائها على النحو الواجب خلال عملية التفاوض. وأود أن أشدّد على ثلاث مسائل معلقة.

أولا، كان يمكن للنص أن يتناول بمزيد من التفصيل مفهومي الحوار والتعاون بوصفهما من أدوات التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان. ذلك أن التجربة تدل على أن إقحام السياسة في حقوق الإنسان يميل كقاعدة عامة إلى تحقيق عكس النتائج المرجوة ما لم يواكبه حوافز إيجابية، من قبيل التعاون وبناء القدرات.

ثانيا، من دواعي أسفنا أن اقتراح التقرير العالمي لم يدرج بالمشروع النهائي. ونرى من الضروري أن يتم رصد حالة حقوق الإنسان على الصعيد العالمي من أجل السماح بالتخفيف من الانتقائية السياسية وازدواجية المعايير، اللذين كانا هدفا لانتقادات لها مبررات قوية وجهت لأعمال لجنة حقوق الإنسان.

وأخيرا، نأسف أسفا عميقا لانخفاض تمثيل مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المجلس، مقارنةً باللجنة، بما نسبته ٢٧ في المائة. ونفهم أن توسع المناطق التي زاد عدد بلدانها نطاق وجودها، غير أن عدد البلدان في منطقتنا لم يطرأ عليه أي نقص. ولذلك لا نرى سببا لتقليص تمثيلها على هذا النحو الجذري.

لقد كان اتخاذ قرار اليوم أمرا طال انتظاره. وكان شغلنا الشاغل أن نتفادى حدوث فجوة في الحماية بسبب أفول اللجنة قبل أن يوجد هيكل جديد. ويمكن أن يلحق استمرار هذه الحالة ضررا وقتيا بنظام الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان.

وفي الختام، سيدي الرئيس، أود أن أقول إنني متفق مع ما ذكرتموه في رسالتكم المؤرخة ٩ آذار/مارس، ألا وهو أن هناك مسائل هامة أخرى في جدول أعمال الإصلاح ستتطلب اهتمامنا وتفانينا الكاملين خلال دورة الجمعية العامة هذه. وسوف يؤدي إنشاء مجلس حقوق الإنسان إلى فتح المجال أمام جدول الأعمال، مما يسمح للوفود بالنظر في مسائل أخرى تعتبر أساسية للمنظمة، مثل إصلاح مجلس الأمن، وتنشيط الجمعية العامة، والإصلاح الإداري، وإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتنمية وهي مسألة ذات أهمية عظيمة لنا.

السيدة بانكس (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): إن إنشاء مجلس حقوق الإنسان اليوم يمثل تجديدا لالتزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. إن مجموعة دول كندا وأستراليا ونيوزيلندا قد أيدت هذا القرار لأننا نعتقد أن عناصره الرئيسية توفر هيئة دولية لحقوق الإنسان أكثر فعالية من لجنة حقوق الإنسان.

وهذه العناصر الرئيسية تتضمن: مركزا معززا لهيئة تابعة للجمعية العامة؛ وعتبة أعلى للحصول على العضوية، خاصة عن طريق الانتخاب المباشر والفردي بأغلبية مطلقة من أعضاء الجمعية العامة عن طريق اقتراع سري بدلا من جداول انتخابية لمجموعات من الأعضاء بدون معارضة والتزاما من جانب أعضاء المجلس بتأييد أعلى المستويات في حماية ودعم حقوق الإنسان وبإخضاع أنفسهم أولا للمراجعة الدورية التي ستقوم بها كل الدول الأعضاء. كما أنها تشتمل على نص جديد بشأن تعليق عضوية أعضاء المجلس الذين يرتكبون مخالفات كبيرة ومتكررة بانتظام لحقوق الإنسان.

ومن بين العناصر الأخرى القدرة على مواجهة حالات طوارئ حقوق الإنسان حيث حدوثها، سواء في الدورات العادية أو الاستثنائية، والإبقاء على عناصر القوة الرئيسية في لجنة حقوق الإنسان، خاصة عبر التواصل المستمر والقوي مع المجتمع المدني، واستخدام الآليات المستحدثة مثل الإجراءات الخاصة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، للمساعدة في ترجمة الالتزامات الجدلية من جانب الأعضاء إلى تحسينات حقيقية في حقوق الإنسان على أرض الواقع. كما تنص على أن يعدل المجلس ويحسن من عمليته عن طريق إجراء استعراض للوضع بعد مرور خمسة أعوام.

حينما شرعنا في هذه المفاوضات، كان لدينا جميعا الكثير من الآمال. ولم يكن في الإمكان الوصول إلى اتفاق بشأنها جميعا. وعلى هذا المجلس بعد إنشائه أن يتجنب أوجه القصور في لجنة حقوق الإنسان: بعض الدول الأعضاء المسؤولين عن انتهاكات ضخمة ومتكررة بانتظام لحقوق الإنسان انتخب من جداول المجموعات بدون معارضة؛ برنامج عمل متكرر وعجز في المرونة في معالجة المشاكل حين وقوعها – في ضوء كل هذه المسائل، كنا نود أن يكون القرار الذي ينشئ المجلس متضمنا لعتبات أعلى للحصول على العضوية عن طريق الفوز بغالبية الثلثين، ولنصوص أشد

صلابة لمنع المقترفين لمخالفات ضخمة متكررة بانتظام لحقوق الإنسان من أن ينتخبوا لعضوية المجلس.

ومن أجل تعزيز قدرة المجلس في ذلك الصدد، فإن كلا من حكومات كندا وأستراليا ونيوزيلندا تلتزم فرادى بأنها، تمشيا مع سياساتنا القومية القائمة منذ زمن طويل، لن تصوت لصالح بلدان لعضوية المجلس خاضعة لجزاءات مجلس الأمن لأسباب متعلقة بحقوق الإنسان. كما نلتزم ببذل جهودنا لضمان جدول أعمال وبرنامج عمل أكثر حيوية وتوازنا للمجلس الجديد.

وإنجاح المجلس يتطلب التزاما واعيا بإدخال تحسينات في حياة الناس البعيدين جدا عن موقع المجلس في جنيف. وعلينا جميعا أن ننمّي ثقافة جديدة، تكون شاملة، ومركزة عمليا، ولا مكان فيها للكيل بمكيالين.

وسيكون مجلس حقوق الإنسان فعالا إن حافظ على احترام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع المدني له، واعتمد برنامج عمل عادلا وقويا، واجتذاب المشاركة النشطة من كل أعضاء الأمم المتحدة، وكان له سلطة ضمان الاستماع إلى صوته والإصغاء له من جانب المخالفين لحقوق الإنسان. وسيصبح فعالا إن أثار صوته الأمل في قلوب أولئك الذين انتهكت حقوقهم.

إن المفاوضات خلال الشهر الماضي قد سهلها بمهارة رئيسانا المشاركان السفير ريكاردو أرياس والسفير دوميساني كومالو، وأبلغتها نهايتها الناجحة يا سيدي الرئيس، بصفتك رئيس الجمعية العامة. نشكركم ونشكر الرئيسين المشاركين، على التزامكم وتفانيكم الشخصيين في هذه المهمة التاريخية.

ونتطلع إلى العمل مع المجلس عندما يشرع في تنفيذ المهمة البالغة الأهمية التي عهدت إليه.

السيد غوتيريس (تيمور - ليشتي) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، إن تيمور - ليشتي تثني على الجهود الفائقة التي لا تكل والتي بذلتموها وبذلتها الدول الأعضاء والرئيسان المشاركان، السفير كومالو ممثل جنوب أفريقيا والسفير أرياس ممثل بنما.

ومع ذلك، كانت تيمور - ليشتي تفضل استمرار المفاوضات لبضعة أسابيع أخرى من أجل ضمان الوصول إلى توافق في الآراء بشأن إنشاء مجلس حقوق الإنسان هذا الهام والتاريخي.

نحن نتشاطر الشواغل ذاتها بصدد معايير العضوية في المجلس الجديد التي أعربت عنها وفود أخرى، بما فيها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا الصدد، لن تصوت تيمور - ليشتي لصالح مرشحين لعضوية مجلس حقوق الإنسان خاضعين لجزاءات مجلس الأمن بسبب انتهاكات تهم حقوق الإنسان.

نحن ملتزمون جدا بدعم حقوق الإنسان وحمايتها، وسوف نتعاون بنشاط في هذا الصدد مع مجلس حقوق الإنسان.

وأخيرا، نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل سان تومي وبرينسيبي باسم البلدان الناطقة بالبرتغالية.

السيد سن (الهند) (تكلم بالانكليزية): أولا أود أن أبدأ بعبارة قالها جواهر لال نهرو وهي أن اللحظة الحاسمة تحل حينما ينتهي عصر ويبدأ عصر جديد. ونحن شهدنا مثل هذه اللحظة الحاسمة اليوم.

لقد أظهرت الأمم المتحدة، على الرغم من كل الانتقادات الموجهة إليها وارتفاع أصوات النقد الذي تعرضت له، خاصة في الفترة الأخيرة، أنها تستطيع بلوغ غايتها وأن تخلق شيئا ذا عتبة عالية، شيئا راديكاليا، شيئا جديدا، وأنها تستطيع بلوغ هذه الموافقة العريضة من هذه العضوية الواسعة.

هنا يا سيدي الرئيس لا بد لي من القول إنكم تستحقون تهانئنا الخاصة وذلك للحساسية التي جعلتكم تتمسكون على نحو حازم بموقفكم الوسطي حيث تتوفر الموافقة العريضة، وللحساسية التي مكنتكم من إضافة آراء أعضاء متنوعين والتوفيق بينها في هذا النص وتحقيق اتفاق واسع.

وفي ما يختص بالهند، هذا بالتأكيد يوم خاص لأننا ملتزمون، ولا نزال منذ فترة ما قبل الاستقلال، بتوسيع الحريات الإنسانية في كل أرجاء العالم. من أجل ذلك، فإن هذا المجلس الذي يفي بمطالب المجتمع المدني في العالم، ربما ليس بالقدر الكامل ولكن بقدر جوهري بالتأكيد، مستخدما مرة أخرى إحدى عبارات نهرو، هو في الواقع مجلس ذو مصداقية وإنجاز هام للأمم المتحدة ذاتها.

كما نهنئ الرئيسين المشاركين، السفير أرياس والسفير كومالو، على العمل الذي اضطلعا به وعلى جهودهما التي لم تكل. وأنا شخصيا أظن أن القوة التي ظهرت في المفاوضات كانت قوة التعاون والحوار. وسوف تعتمد قوة المجلس في المستقبل أيضا على نفس مبدأي التعاون والحوار. وبهذه الروح عمل وفدي وعملت أنا شخصيا على تشجيع التوصل إلى اتفاق واسع النطاق، ولهذا فإننا أيضا نشعر بارتياح مؤسسي كوفد.

ونحن واثقون، بسبب المبدأ الذي أشرت إليه توا، من أنه لا يوجد تناقض حقيقي. ولقد أصغيت بانتباه إلى بيانات معظم الوفود – وحاولت أن أكون حاضراً هنا معظم الوقت – ولا أرى أي تناقضات بين ما هو وارد في النص وما تحاول معظم الوفود أن تحققه وأن تراه واقعا.

وعلى سبيل المثال، ذكرتم أنتم شخصيا، سيدي الرئيس، في بيانكم أنه يجب علينا أن نستحدث سبلا أفضل لتعزيز التسامح والاحترام والحرية فيما يتعلق بالأديان والمعتقدات. وهذا شيء يشكل جزءا من أعمال أي مجلس لحقوق الإنسان. وهو بالتأكيد جزء من عدد لا يحصى مما هو لدينا من صكوك حقوق الإنسان. وأود في ذلك الصدد أن أشير إلى الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، المؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩ – التي يشار إليها أيضا باسم ميثاق سان خوسيه، كوستاريكا – التي وقعّت عليها معظم بلدان الأمريكتين. وتؤكد الاتفاقية في المادة ١ من الفصل الأول من الجزء الأول معارضة التمييز على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين.

وهكذا، فإنني لا أرى بحق أن هناك أي تناقض بين ما سيفعله وما ينبغي أن يفعله هذا المجلس وأي فهم راسخ لحقوق الإنسان على النحو الوارد في شتى الصكوك، بما في ذلك في المنطقة التي نجلس فيها الآن. وعلاوة على ذلك، نعلم جميعا أن هذا بالفعل جزء من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (ميثاق بنجول). وهذا أيضا جزء من تفسير البلدان النامية. وعلى سبيل التخصيص، يذكر واحد من أعظم فلاسفة غانا في العصر الحديث، كوامي أبيّاه، في عمله العظيم ''العالمية'' أن هناك قيما عالمية. وقد لا نعتقد أن هذه القيم العالمية تشمل، مثلا، الليبرالية أو أي معتقدات خاصة، ولكن هناك التزامات أخلاقية عالمية تشمل، كما يقول، احترام المميزات الخاصة. وهكذا فإن هذا هو بالفعل جزء من تفكيرنا، وبالفعل جزء من روح التعاون والحوار التي ولد المجلس في إطارها ويستمد منها القوة والحياة في أعماله في المستقبل.

وبالمثل، نقف بقوة شديدة وراء النص فيما يتعلق بسلطة الجمعية العامة في توضيح الانتهاكات المنهجية أو الصارخة لحقوق الإنسان. ويسعدنا أنه لا توجد اشتراطات يقودها مجلس الأمن. وبغض النظر عن معظم الأسباب المذكورة من قبل – والتي لن أدخل فيها الآن – في سياق المداولات الحالية، اعتقد أن أي اشتراطات يقودها

مجلس الأمن ستكون عرضة للإغراء على زيادة التعدي على شيء يكون من اختصاص الجمعية العامة أساسا اتخاذ موقف بشأنه. ولهذا، سيظل هذا التعدي يقاوم، بما يشبه حائطا من الصلب، ويؤمل أن ينحسر التعدي وينجرف في نهاية المطاف كما يفعل النهر الفائض. وهنا أيضا لا أرى أي تناقضات. بل إننا نرى في واقع الحال أن النص يغطي ما يتعين القيام به.

وينطبق نفس الشيء على مسألة التنمية. ففي كل من فقرات الديباجة وفقرات المنطوق في هذا القرار، ترد إشارة جلية واضحة إلى الالتزام بالحق في التنمية، وأرى أن هذا هو ما ينبغي أن يكون عليه الحال. وهكذا، فهنا أيضا لا أرى تناقضا بين التأكيد على هذا الحق وما يتضمنه القرار بالفعل. ويعود النص إلى تقليد طويل يرجع إلى القرار ١٢٨/٤١ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ بشأن الحق في التنمية. لقد ذكر القرار بوضوح أن التنمية حق غير قابل للتصرف من حقوق الإنسان، وأنه يمكن عن طريقه إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما. وعلاوة على ذلك، وكما يدرك الجميع، فإن لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية هي التي رعت في عام ١٩٩٠ المشاورات العالمية بشأن إعمال الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان. وأخيرا، توجد صكوك أخرى شتى في هذا الصدد. وكما ذكرتم في بيانكم سيدي الرئيس،

”وفيما يتعلق بالتنمية، يجب أن نفعل كل ما نستطيع الآن لضمان تنفيذ التزامات عام ٢٠٠٥ في عام ٢٠٠٦. وإذا كان لنا أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، فلا وقت أمامنا نضيعه“.

وفي ذلك السياق، أود أن أشير إلى الدورة السابعة للفريق العامل المعني بالحق في التنمية، المعقودة في جنيف في الفترة من ٩ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. اعتمدت تلك الدورة مجموعة من المعايير للتقييم الدوري للشراكة العالمية من أجل التنمية المشار إليها في الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، من منظور الحق في التنمية. وذكرت أيضا، أنه يتعين تصحيح سياسات مؤسسات بريتون وودز من حيث أوجه النقص من منظور الحق في التنمية.

وهنا أيضا، ثمة اتفاق واسع النطاق يغطي فجوات شتى. وهذا يعود إلى ما قلته من قبل بشأن عدم وجود أي تناقضات أساسية. والواقع أن كندا واليابان كليهما انضمتا في هذا العام في جنيف إلى توافق الآراء في الفريق العامل المعني بالحق في التنمية. وأنا واثق لذلك بأننا في تحركنا إلى الأمام سنظل نحصل على تعاون غالبية كبيرة من الدول في الوفاء بما ذكره إعلان الألفية: أنه يتعين علينا أن نحول الحق في التنمية إلى واقع للجميع.

وأود أن أختتم بالإعراب عن تهانينا لكل الدول الأعضاء التي أتاحت إمكانية حدوث ذلك.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): لقد اتخذنا اليوم قرارا هاما – ويقول البعض تاريخيا – في عملية إصلاح الأمم المتحدة. ونشيد بالجهود المضنية التي بذلتموها أنتم، سيدي الرئيس، والرئيسان المشاركان لكم، السفير كومالو والسفير أرياس في إعداد هذا النص من خلال عملية وحوار مفتوحين وشفافين. ولولا قيادتكم ومهارتكم ودبلوماسيتكم الشخصية – بما في ذلك المكالمات الهاتفية في آخر الليل إذا جاز لي أن أضيف ذلك – لما كان لنا أن نصل في الجمعية العامة إلى هذا الاتفاق الأوسع نطاقا.

وفي ٢٤ شباط/فبراير، قمتم، سيدي الرئيس، بتعميم النص بصفته مشروع قرار رئاسيا. ومن التقاليد الطويلة في الأمم المتحدة أن النصوص الرئاسية لا تقدم إلا لاعتمادها بتوافق الآراء وبدون تصويت. وكان أيضا من موقف

باكستان الثابت – وموقف مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء – أنه ينبغي اتخاذ المقررات المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة بتوافق الآراء أو بأوسع اتفاق ممكن وبدون تصويت. ولهذا فإن من المؤسف أنه طُلب إلى الجمعية العامة أن تصوت على مشروع القرار الرئاسي هذا. ونأمل ألا يكون لذلك أثر سلبي على مسائل إصلاح الأمم المتحدة الأخرى.

وقد اضطرت باكستان إلى تسجيل تصويتها على مشروع القرار الرئاسي، وصوتت مؤيدة له. غير أننا نود أن نعرب عن وجهات النظر التالية فيما يتعلق بالنص.

وكان من رأي باكستان طوال عدد كبير من السنوات أنه يلزم إجراء إصلاح شامل لأجهزة الأمم المتحدة. غير أن اجتماع القمة المعقود في عام ٢٠٠٥ لم يركز إلا على الاستعاضة عن لجنة حقوق الإنسان بمجلس جديد لحقوق الإنسان. ولسنا مقتنعين بأن المجلس الجديد سيحدث في حد ذاته تحسنا هاما في الطريقة التي ينظر بها إلى حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة.

ولهذا نولي أهمية للأحكام الواردة في النص والتي تطالب بإجراء استعراض وترشيد لبقية آلية حقوق الإنسان: الإجراءات الخاصة المنتشرة والمتكررة البالغ عددها ٤٦، وتكوين وتشغيل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والاستخدام الأفضل للجنة الفرعية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتبسيط الإجراء السري ١٥٠٣ والتشاور مع المجتمع المدني. ونأمل أن يستكمل مجلس حقوق الإنسان هذا الاستعراض في السنة الأولى من إنشائه وأن يرفع تقريرا بذلك إلى الجمعية العامة.

وسيعتمد المجلس الجديد، كما هو وراد في القرار، نهجا أكثر طابعا تعاونيا لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. غير أن القرار لم يقض على الأسباب الكامنة وراء عملية التسييس والمواجهة التي أصبحت السمة المميزة للجنة حقوق الإنسان. لقد فقدت اللجنة موثوقيتها في رأينا لا بسبب أسوأ المنتهكين وإنما بسبب استعداد بعض الدول لإدانة كل منها الأخرى بدلا من مساعدتها. ونأمل أن يضع مجلس حقوق الإنسان بتشكيله الجديد ضمانات ضد الاستهداف الاعتباطي والتمييزي للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الإسلامية.

ويتعين أن يضع المجلس الجديد ترتيبات لعملية الاستعراض الشامل الجديدة. وينبغي أن يكون هذا قائما على أساس نهج تعاوني ومعلومات موضوعية تم التحقق منها. وينبغي ألا يصبح ذلك سبيلا آخر للاستهداف الانتقائي للبلدان النامية.

ويسرنا أن عضوية المجلس الآن ستعكس التوزيع المنصف للمقاعد فيما بين المجموعات الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة. غير أن الشروط والإجراءات المتعلقة بالانتخاب لمجلس حقوق الإنسان والمنصوص عليها في الفقرة ٨ من المنطوق لم يسبق لها مثيل ولا سيما فيما يتصل بجهاز فرعي. وبعد وضع هذه السابقة ينبغي أيضا إدراج مقاييس مماثلة للأداء والالتزام للانتخاب لهيئات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما الهيئات الاقتصادية. وعلى سبيل المثال ينبغي أن يصبح الوفاء بالالتزامات الإنمائية المتفق عليها، مثل، نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية البالغة ٠,٧ في المائة مقياسا للانتخاب للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتؤيد باكستان البيان الذي أدلى به ممثل اليمن باسم منظمة المؤتمر الإسلامي. فقد اقترحت منظمة المؤتمر الإسلامي إدراج أحكام تتعلق باحترام الأديان والأنبياء والثقافات في ديباجة ومنطوق مشروع القرار. ونحن ممتنون لكم سيدي الرئيس على إضافة الفقرة السابعة من الديباجة لتلبية هذه الشواغل في المشروع ونحيط علما أيضا ببيانكم هذا الصباح الذي ذكرتم فيه أن مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة هذه سيتخذان قرارين بشأن هذه المسألة

الهامة والحساسة. والواقع أن المجلس والجمعية العامة يضطلعان بمسؤولية أخلاقية وقانونية لتعزيز احترام الأديان والأنبياء والثقافات ولوقف وعكس اتجاه ظاهرة كراهية الإسلام. ومنظمة المؤتمر الإسلامي على استعداد للدخول في حوار للتوصل إلى قرارات متفق عليها ونلاحظ ما أكدتم عليه في هذا السياق ونأمل في متابعة هذا الإجراء نظرا لما تتسم به هذه المسألة من إلحاحية وأهمية.

وفي حين أننا اتخذنا القرار اليوم بإنشاء مجلس جديد لحقوق الإنسان، ما زال القراران المتعلقان بالتنمية وبإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي في انتظار الموافقة. ونشعر بالقلق إزاء مقاومة بعض البلدان للاقتراحات الرامية إلى الوفاء بالالتزامات الدولية المتعلقة بالأهداف الإنمائية. ويعزز هذا الإحساس بالمعايير المزدوجة التي تعارضها باستمرار مجموعة الـ ٧٧ والصين. وكان من المفترض أن يكون مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ مؤتمر قمة للتنمية. ولهذا فإن الجمود الحالي في تنفيذ نتيجة مؤتمر القمة بشأن التنمية مسألة تدعو إلى القلق العميق. أما وقد أصبح مجلس حقوق الإنسان أمرا مفروغا منه، إن جاز لنا أن نقول ذلك، نأمل، سيدي الرئيس، أن تكون أولى أولوياتك هي تأمين اتخاذ القرارين المتعلقين بالتنمية وبإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتوافق الآراء إن أمكن ذلك.

السيد نوغيس (موناكو) (تكلم بالفرنسية): أتكلم باسم إمارة أندورا وجمهورية سان مارينو، اللتين تؤيدان إمارة موناكو، لأقدم تعليلا للتصويت معلنا أن البلدان الثلاثة تؤيد موقف الاتحاد الأوروبي كما عرضه سفير النمسا.

ونرى أن مسألة حقوق الإنسان من الجوانب الأساسية لإصلاح الأمم المتحدة التي نوقشت في اجتماع قمة رؤساء الدول والحكومات في أيلول/سبتمبر الماضي.

والإصلاح عملية دائمة وينبغي لنا أن نواصل التقدم في مجالات أخرى مثل التنمية، والأمن، وإدارة المنظمة. وأدى مشروع إصلاح لجنة حقوق الإنسان إلى القرار الذي اتخذناه توا، ونحن نرحب بهذا ترحيبا حارا. ونسلم بالطبيعة المعقدة للأعمال التي تم الاضطلاع بها، ونود أن نشكركم سيدي الرئيس والسفيرين كومالو وأرياس على كل الجهود الرامية إلى التوفيق بين وجهات النظر التي كثيرا ما تتباين بشأن جوانب أساسية.

ونرى، مثلنا مثل الغالبية الساحقة من الأعضاء، أن هذا القرار كان يمكنه بل وينبغي له أن يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك في كفالة الموثوقية لمجلس حقوق الإنسان الجديد وإمكانية الاعتماد عليه. ومع ذلك نرى أن هذا القرار يتضمن بالفعل عددا معينا من الضمانات المحددة التي تسمح لنا بأن نعتقد أنه يمثل تقدما هاما في حماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان، بالمقارنة بالحالة التي كانت قائمة من قبل. وفي إطار هذه الروح، قررت وفودنا الثلاثة التصويت مؤيدة القرار.

السيدة تينكوبا (بيرو) (تكلمت بالإسبانية): صوتت بيرو مؤيدة مشروع القرار (A/60/L.48) لأن حقوق الإنسان عامل حاسم الأهمية في سياستنا الخارجية. وبدون احترام حقوق الإنسان وحمايتها، لن تكون هناك حضارة إنسانية لأن الاحترام والحماية هما عماد حقوق الإنسان.

ولقد شاركت بيرو في لجنة حقوق الإنسان كعضو من حين إلى آخر على امتداد السنوات العشرين السابقة، كما أنها تشغل حاليا منصب رئيس اللجنة – اللجنة التي سيستعاض عنها، كما تقرر اليوم، بمجلس حقوق الإنسان. ويبين هذا التزامنا القاطع بحماية وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيدين الدولي والوطني. ولقد شهدت بيرو تقدما هاما في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالمرأة والاهتمام الواجب بالضحايا، وكان هذا العنصر الأخير عن طريق لجنة التحقيق والمصالحة.

ونرحب بمولد هذا المجلس الجديد المتعدد الأطراف، الذي أصبحت ولايته أقوى وتركز أساسا على ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وما برح الضحايا يتطلعون إلى الأمم المتحدة كيما تضطلع بمسؤوليتها وكيما تعتمد كما تم صباح اليوم نظاما للحماية العالمية أقوى وأكثر فعالية، مع تمتعه بصلاحيات وسلطات أكبر، وفقا لمنطق قانون حقوق الإنسان وليس التسييس الذي أدى إلى زوال مشروعية اللجنة.

ويشهد المجتمع الدولي منذ عام ١٩٤٨ نموا في قدرة الأمم المتحدة على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. فقد رفع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مركز حقوق الإنسان إلى مصاف القيم الأخلاقية والقانونية العالمية التي تشترك فيها جميع الحضارات والأديان. ونرجو بإنشاء المجلس الجديد أن يحترم أعضاؤه حقوق الإنسان بمعناها الواسع وأن يحافظوا عليها. ونرجو أن يوفر المجلس الحماية لحقوق الإنسان من منظور الضحايا، وأن يعتمد قراراته استنادا إلى معايير الشرعية المعترف بها، دون تمييز أو انتقائية سياسية، وأن يحظى بالمساهمات التي لا غنى عنها من قبل المجتمع المدني الدولي والمنظمات غير الحكومية. كما نرجو أن يكون الحوار والتعاون من العناصر الجوهرية في الوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان.

وتعرب بيرو عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل البرازيل باسم أوروغواي وباراغواي وبنما وغواتيمالا وكولومبيا بشأن النقص المؤسف في تواجد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المجلس الجديد.

وختاما، نود أن نعرب مرة أخرى عن تقديرنا لكم يا سيدي الرئيس، وللرئيسين المشاركين، على كل ما بُذل من جهود تكللت بإنشاء مجلس حقوق الإنسان الجديد، وهو نصر هام للإنسانية.

السيد فيريرا (سان تومي وبرينسيبي) (تكلم بالانكليزية): أود باسم أعضاء مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، أنغولا والبرازيل والبرتغال وتيمور – ليشتي والرأس الأخضر وسان تومي وبرينسيبي وغينيا – بيساو وموزامبيق، أن أرحب باعتماد مشروع القرار A/60/L.48، الذي ينشئ مجلس حقوق الإنسان. وتود المجموعة أن تنضم إلى الآخرين في الثناء عليكم يا سيدي الرئيس، وعلى الرئيسين المشاركين، السفير أرياس ممثل بنما، والسفير كومالو ممثل جنوب أفريقيا، لجهودكم التي لا تعرف الكلل وصولا إلى هذا الإنجاز.

وبهذه الخطوة الهامة في تنفيذ القرارات التي اتخذها رؤساء دولنا وحكوماتنا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ستكون الأمم المتحدة أفضل تجهيزا لتعزيز وحماية كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. ويعرب أعضاء مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية عن عزمهم على المشاركة بهمة في أعمال هذه الهيئة الجديدة والإسهام في وفائها على نحو فعال بولايتها.

السيدة تشيتانافا (جورجيا) (تكلمت بالانكليزية): نرحب باتخاذ القرار المنشئ لمجلس حقوق الإنسان. ونود كثيرا أن نتقدم لكم بالشكر يا سيدي الرئيس، وللرئيسين المشاركين السفيرين أرياس وكومالو، على عملكم الدؤوب في هذا الصدد. وتؤيد جورجيا مجلس حقوق الإنسان تأييدا كبيرا، وسنبذل قصارى وسعنا لدعم أدائه لوظائفه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا بذلك على آخر المتكلمين تعليلا للتصويت.

أعطي الكلمة لممثلة كوبا، التي ترغب في التكلم في ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكّر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسةً لحق الرد محددة بمدة ١٠ دقائق للمداخلة

الأولى و ٥ دقائق للثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة نونييس موردوشي (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): لا تستطيع الولايات المتحدة الرد على كوبا وفنزويلا لأنها لا تملك من الحجج أو المركز الأدبي ما يتيح لها أن تفعل ذلك. وسوف ترد كوبا لأن لدينا هذه الحجج ونملك هذا المركز الأدبي.

إن القوة الإمبريالية مستمرة في عنادها التقليدي مدّعية لنفسها التفوق الأخلاقي لكي توجه الاتهام لمن يدافعون عن الكرامة الإنسانية وحتى تلوث سمعتهم. وهي تسعى من خلال غوغائيتها لتحويل المنتهك الرئيسي لجميع حقوق الإنسان على نطاق واسع، البلد الذي لا يعترف بالحق في التنمية ولا حتى بالحق في الصحة، إلى حامي حمى حقوق الإنسان والمدافع الذي لا نظير له عنها.

ورغم أن إدارة بوش مستمرة في إعداد التقارير المستفيضة عن الآخرين وفي تكرار الخطب الجوفاء المنافقة، فإنها تدعي لنفسها الحق في ممارسة التعذيب كأداة من أدوات مكافحة الإرهاب، والحق في اعتقال البشر عشوائيا وحرمانهم من أبسط حقوق الإنسان لمجرد الاشتباه في وجود صلات لهم بالإرهاب، والحق في التجسس على مواطنيها أنفسهم، بل والحق في قصف المدن باسم الحرية والديمقراطية. فكيف يمكن لبلد مثل الولايات المتحدة أن تطالب بشروط للعضوية في مجلس حقوق الإنسان؟

إن حكومة الولايات المتحدة لا تملك أي مركز أخلاقي يسمح لها بادعاء أي شيء حيال أي دولة أخرى فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ولنتذكر أن خمسة محققين خاصين تابعين لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، أثناء نظرهم في الانتهاكات المرتكبة بمركز الاعتقال التابع لحكومة الولايات المتحدة في الأراضي التي تحتلها بطريقة غير مشروعة في غوانتانامو، أدانوا منذ فترة لا تتجاوز بضعة أسابيع محاولات تلك الحكومة لإضفاء القانونية على التعذيب، ولتنصيب نفسها قاضية ومدعية ومدافعة، ولانتهاك الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تعد واشنطن ذاتها طرفا فيها.

بأي سند أخلاقي يمكن لحكومة الولايات المتحدة أن تطالب أي دولة أخرى بأي شيء فيما يتعلق بحقوق الإنسان إذا كان جنودها يعاملون السجناء معاملة لا إنسانية على مرأى كامل من سجن أبو غريب بأسره ويشوهون المسلمين في جميع أنحاء العالم ويؤذون أقدس مشاعرهم؟ وأي دروس عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يمكن أن يلقننا إياها نفس الأشخاص الذين تخلوا عن الآلاف من مواطنيهم وتركوهم لمصيرهم حين داهم الإعصار كاترينا ولاية لويزيانا وخربها.

إن كوبا ترى من غير المقبول أن ينسب بلد لنفسه أو مجموعة من الدول لنفسها الحق في تفسير نص القرار على هواها، ولا سيما إذا كان ذلك إرضاء لمصالح وتلبية لرغبات حكومة الولايات المتحدة التي بيّنا انتهاكها المنهجي على نطاق واسع لحقوق الإنسان. ونود أن نرى ما إذا كان الاتحاد الأوروبي، والمجموعة التي تضم أستراليا وكندا ونيوزيلندا، والبلدان الأخرى التي أعربت اليوم عن تفسيراتها الهوائية للنص ستعارض في وجود الولايات المتحدة، وهي منتهك لحقوق الإنسان بشكل منهجي وهائل، بعضوية المجلس.

فلندحض كل الأكاذيب مرة وإلى الأبد. إن الولايات المتحدة تهاجم بلدنا على الساحة السياسية تحديدا لأننا ندافع عن حقوق الإنسان لجميع الرجال والنساء الكوبيين ونحميها ونعززها. والحط من شأن الثورة الكوبية يعزى إلى البحث دون هوادة عن تبريرات لسياسة الحظر السافرة ضد بلدنا، وليس إلى وجود أي انتهاكات لحقوق الإنسان في كوبا. نحن لدينا ديمقراطية حقيقية في كوبا يتمتع

بها شعبنا، ولدينا أيضا التزام جاد بتحسين مؤشراتنا الاجتماعية والاقتصادية.

إن أبناء الشعب الكوبي يعملون مع أشقائهم وشقيقاتهم في جميع أنحاء العالم. وأبناء الشعب الكوبي يبنون حاضرهم ومستقبلهم. وذلك الدرب لا رجعة فيه، رغم معارضة وعدوان أكبر دولة في التاريخ.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استرعى بعض الوفود انتباهنا إلى ضرورة إجراء بضعة تصويبات بسيطة في ترجمة مشروع القرار A/60/L.48، الذي اعتمدته الجمعية هذا الصباح. وقد أحاطت الأمانة العامة علما بذلك، وستجري التغييرات الفنية اللازمة للوثيقة.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعت باهتمام شديد إلى هذه الجولة من البيانات في هذه المناقشة. وأعتقد أنها كانت مهمة جدا. إننا نمر الآن بلحظة تاريخية، وقد شدد العديد من الأعضاء على ذلك. هذا هو وقت إصغاء بعضنا إلى بعض عندما نعرب عن مواقفنا وتفسيراتنا ونوايانا وتطلعاتنا وتوقعاتنا وآمالنا بل وحتى أحلامنا، في العمل المتعلق بحقوق الإنسان. وسيُنظَر إليها باعتبارها مساهمات في مجلس حقوق الإنسان الجديد. ويحدوني الأمل أن نواصل العمل بروح بناءة وأن نجعل من الأمم المتحدة هيئة قوية.

لقد ذكر بعض الأعضاء أن هذا إنجاز تاريخي ولحظة تاريخية. ومن الأهمية بمكان أننا أكدنا اليوم أن الأمم المتحدة تصون البعد الإنساني لعملها. وكثيرا ما أتحدث عن ذلك البعد باعتباره روح الأمم المتحدة، ولكنه إحدى الركائز الثلاث التي طلب رؤساؤنا منا البناء عليها وتقويتها في ختام اجتماعهم في أيلول/سبتمبر من العام الماضي. وقد فعلنا ذلك.

وأعتقد أننا أيضا ينبغي أن ننظر إلى هذا الأمر من منظور دور وسلطة الجمعية العامة وقدرتها على اتخاذ القرار حيثما احتجنا إلى اتخاذ قرارات. نحن يمكننا أن نفعل ذلك، كما قال سفير الهند، وإننا قادرون على اتخاذ مثل هذه القرارات.

وكما ذُكر آنفا، فإن القرارات الخاصة بآلية حقوق الإنسان تتصل بالجانبين الآخرين من عمل الأمم المتحدة: الأمن والتنمية. فلنباشر العمل الآن. إن الطريق إلى تأسيس مجلس حقوق الإنسان كان طويلا وشاقا، كما نعلم جميعا. وأعتذر عن المكالمات الهاتفية التي أجريت ليلا ومختلف الاتصالات أثناء عطل نهاية الأسبوع مع أعضاء عديدين. ويسرني جدا أن جميع الأعضاء قدروا الطريقة الاشتمالية والشفافة والمفتوحة التي أردنا أنا والرئيسان المشاركان أن نعمل بها.

علينا أن نمضي قدما الآن. فالمسائل المتعلقة بالتنمية لا تزال قائمة؛ وحقائق الواقع في العالم لا تزال قائمة، بما فيها الفقر والمرض. وكل ذلك يتطلب اهتمامنا، ولدينا عمل نضطلع به بخصوص التنمية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولدينا أيضا عمل نضطلع به بشأن الإصلاح الإداري وإصلاح الأمانة العامة، إلى جانب جميع المسائل الأخرى التي ذكرها عدد من الأعضاء. وأعتقد أن كثيرين منا انتظروا هذه اللحظة لنبدأ الآن بالعمل على مسائل أخرى، ربما بعد استراحة قصيرة خلال عطلة نهاية الأسبوع.

أخيرا، أود أن أقول إن اتخاذ هذا القرار في هذا الوقت العصيب في العالم وفي ظل الاضطرابات التي نراها من حولنا كل يوم يعتبر انجازا خاصا حققته الجمعية العامة – بأن تتمكن من أن ترقى بنفسها فوق عناصر الاضطراب تلك وفوق الضغوط والشواغل الوطنية القوية جدا للأعضاء، وأن تتمسك بمنظور دولي طويل الأمد بأننا نحتاج إلى تعزيز آلية حقوق الإنسان والأمم المتحدة.

أعتقد أن من المهم أن يكون لدينا، في ما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، إحساس بالملكية تجاه عمل حقوق

الإنسان. فهذه ليست مسألة بين الشمال والجنوب. والإعلان العالمي لحقوق الإنسان يجب أن يطبق على الصعيد العالمي وأن يحترم على الصعيد العالمي. والتعاون والحوار يجب أن يوجها عملنا كي نمضي قدما معا. ومما يتسم بأهمية خاصة اليوم هو الدفاع عن التسامح واحترام الثقافات والحضارات والأديان. ويجب علينا أن نواصل ذلك العمل في مختلف هيئات الأمم المتحدة.

لقد أورد عدة أعضاء اقتباسات من أشخاص مهمين في مجال حقوق الإنسان. وأستميحكم عذرا في أن أقتبس من شخصية أمريكية هامة، إلينور روزفلت. كما يعلم الأعضاء أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اعتمدته الجمعية العامة بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. وكانت نتيجة التصويت عليه في ذلك الوقت ٤٨ صوتا مؤيدا، مقابل لا شيء مع امتناع ٨ أعضاء عن التصويت. وقد أجري تصويت منفصل على كل فقرة على حدة. ورفضت كل التعديلات المقدمة قبل اعتماد القرار، باستثناء تعديل واحد. والعضوية كانت أصغر نوعا ما. إنني أحسد رئيس الجمعية آنذاك على ذلك. ومن بين العديد من العبارات الجميلة التي قالتها إلينور روزفلت بعد اعتماد الإعلان:

> ”إن أهمية الإعلان الهائلة تكمن في الحقيقة المجردة بأننا جميعا نعمل في نفس الاتجاه، وأننا نخطو خطوات مقدّرة في الإقرار بقيمة الشخصية الإنسانية وكرامة الكائن البشري، وأننا ننشأ في جو من الاحترام لحقوق وحريات رفاقنا بني البشر.“

في الختام، أود أن أشكر الأعضاء الذين تكرموا وتقدموا بالشكر إليّ وإلى الرئيسين المشاركين. ولكنني اعتقد أننا جميعا نستحق التهنئة، لأن بإمكاننا أن نفخر بما حققناه اليوم للعمل الخاص بحقوق الإنسان، ولمنظمتنا الأمم المتحدة، ولقضية تعددية الأطراف. لقد أكدنا اليوم على ما في لفظة ”معا“ من قوة.

بهذا تختتم الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البندين ٤٦ و ١٢٠ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

قبل أن أرفع هذه الجلسة، أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجلسة التالية للجمعية العامة ستعقد صباح غد الخميس، ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٦، في الساعة ١٠/٠٠ داخل قاعة الاجتماعات ٤. والبند الأول في الجلسة سيكون استئناف الجمعية نظرها في البند الفرعي (ج) من البند ١١٢ من جدول الأعمال، المعنون ”انتخاب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة“. والبند الثاني سيكون نظر الجمعية في تقرير اللجنة الخامسة عن البند الفرعي (ب) من البند ١١٣ من جدول الأعمال، المعنون ”تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات“.

أما الفريق العامل المخصص لتنشيط الجمعية العامة – الذي يترأسه، كما يعلم الأعضاء، سفيرا اليمن ولاتفيا – فسيعقد جلسته الثالثة عقب رفع الجلسة العامة ٧٣ مباشرة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.